الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عبد الرحمان ميرة- بجاية -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون الخاص

مذكرة لنيل شهادة الماستر الأكاديمي في الحقوق

تخصص: المهن القانونية والقضائية

بعنوان:

ضمانات المحاكمة العادلة في ظل التقاضي الالكتروني

- من إعداد الطالبين:

- حدرباش جيدة
- شعوادي نوال

- تحت اشراف:

- أ /عبديش ليلة

لجنة المناقشة

- **أ/ مولوج لامسة، أستاذة محاضرة أ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية____ رئيسا**
- **أ/ عبديش ليلة. أستاذ محاضرة أ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية___ مشرفا**
- **أ/ موساسب زاهير. أستاذ محاضرة أ جامعة عبد الرحمان ميرة بجاية_____ ممتحنا**

السنة الجامعية 2024\2025

شكـــــر وتقديـــر

الشكر والحمد لله، جل في علاه، فإليه ينسب الفضل كله في إكمال والكمال يبقى لله وحده

انطلاقا من باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله، أتقدم بجزيل الشكر

وخالص الامتنان للأستاذة المشرفة **عبديش ليـــــــلة** وتوجيهاتها وارشاداتها

التي لم تبخل بها علينا يوما ما كما أتقدم بخالص الشكر والعطاء إلى كل يد رافقتنا

في هذا العمل المتواضع سواء من قريب أو من بعيد والشكر موصول

كذلك إلى أوليائنا الذين سهروا على تقديم لنا كل الظروف الملائمة لإنجاز هذا العدد.

كما لا أنسى أن أشكر جميع الأساتذة والمؤطرين والذين قدموا لنا يد المساعدة وإلى أعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

إهـــــــــداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أخيرا تحقق حلم التخرج لطالما انتظرت هذا اليوم

بفارغ الصبر أهدي هذا العمل القيم والمتواضع

إلى أعز ما أملك رفيقتي دربي ونبع الحنان أمي الغالية

أطال الله في عمرها

إلى سندي أبي الغالي الذي شجعني طيلة

مشواري الدراسي لأصبح اليوم خريجة في تخصص

المهن القانونية والقضائية

وأخيرا إلى إخوتي وأصدقائي وكل من ساعدني

في جمع المعلومات لإتمام هذه الدراسة بنجاح

سائلة المولى عز وجل أن يجزي الجميع خير الجزاء

في الدنيا والآخرة وإلى كل طالب سعى لعلمه ليفيد الإسلام

والمسلمين بكل ما أعطاه الله من علم ومعرفة

جيـــــدة

إهـــــــــداء

يدفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من وهبوني

الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع

والمعرفة ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة

وصبر، برا واحسانا ووفاء لهما:

والدي العزيـــــــــز، ووالدتـــــــــي العزيزة

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي إلى العهد المتين

من كانوا لي في رحلة بحثي: إخواني وأخوتي

وأخيرا إلى كل من ساعدني وكان له دور من قريب أو بعيد في إتمام

هذه الدراسة سائلة المولى أن يجزي الجميع خير الجزاء في الدنيا والآخرة

ثم إلى كل طالب علم سعى بعلمه، ليفيد الإسلام والمسلمين بكل ما أعطاه الله

من علم ومعرفة

نـــــوال

مقـــدمة

شهدت الكثير من دول العالم عدة تغيرات بشأن التطور العلمي التكنولوجي الذي ظهر في الآونة الأخيرة من القرن العشرين. والتي أثرت على العديد من الميادين منها الاجتماعي والاقتصادي وغيرها، مما انعكس على حياة الإنسان اليومية إذ أن ادراج التقنيات الحديثة بالتعاملات اليومية أدى إلى إسقاط الحواجز المكانية والزمانية وتحويل العالم إلى قرية صغيرة. ونجد أن نقاط هذا التحول قد برزت في حالات عدة أهمها التجارة الإلكترونية الي خطت شوطا كبيرا فيما تعلق بالتعاقد والدفع الإلكتروني وكذا التعليم الإلكتروني والحكومة الإلكترونية، حيث أتاحت للمتعاملين إمكانيات كثيرة ومتعددة وإجراء كافة التعاملات دون حاجة إلى التنقل والحضور الفعلي وغير ذلك، حيث أصبح أمراً في غاية السهولة ويتم بأقل جهد ووقت.

امتدت هذه الثورة التكنولوجيا أيضا لتشمل المجال القانوني بصورة عامة والعمل القضائي بصورة خاصة بعد أن انتقلت العديد من الحكومات نحو تبني مفهوم الحكومة الإلكترونية والانتقال للبيئة الإلكترونية، ومن هنا ظهرت الحاجة لوجود المحكمة الالكترونية والتقاضي عن بعد، وعلى الرغم من تبنى الكثير من الدول مفهوم الحكومة الإلكترونية، وبالتالي انتقال معظم تعاملات المجتمع الحكومية والاقتصادية والإعلامية ومكوناته إلى البيئة الالكترونية فان مرفق القضاء لم يحقق تقدما ملحوظا في غالبية دول العالم، بالمقارنة بما حققته إدارات القطا ع الخاص وبعض الأجهزة الحكومية. فهناك العديد من الدول العربية يزال القضاة فيها يعتمدون على أسلوب النظام الورقي التقليدي التي يتطلب التعامل في مستندات ورقية وتدوين الإجراءات بشكل يدوي معا يؤدي الى عدة مشاكل تتعلق في صعوبة الوصول إلى المعلومات والملفات.

أعتبر انتقال التقاضي من النظام الورقي إلى النظام الإلكتروني تحولا مهما في كيفية إدارة القضايا القضائية، كما تشمل أيضا عدة تطبيقات مثلا كتقديم الدعاوي الالكترونية، محاكم القضايا عن بعد، وإقدار الأحكام عبر الانترنت، وكذا تسهيل الإجراءات القانونية وتعزيز كفاءة النظام القضائي وتسريع البث في القضايا وتقليل التكلفة والجهد وتحسين تجربة المتقاضين، وتقليل الأخطاء البشرية. كما أنه يعزز من سرعة الإجراءات والوصول إلى الخدمات القضائية عن بعد معا يعكس تطورا إيجابيا في النظام القضائي ويتماشى مع الاتجاهات العالمية نحو الرقمنة. أصبحت فكرة

التقاضي الإلكتروني أكثر واقعية وضرورية، وأحد آليات رقمنة قطاع العدالة خاصة مع تفشي جائحة كوفيد 19 التي فرضت ضرورة اعتماد وسائل الاتصال الرقمنية لضمان استمرار سير العدالة دون تأخير ومن ثم أصبح التقاضي الإلكتروني جزءا أساسيا من تطوير النظام القضائي في العديد من الدول حيث يهدف إلى تسريع الإجراءات القضائية وتوفير الوقت والجهد للمواطنين والمحاكم على حد سواء.

حدد المشرع الجزائري التقاضي الالكتروني في ثلاث آليات نظمها في ثلاث فصول من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي يهدف إلى إخفاء العصرنة في سير العدالة من خلال استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية كما أن تم اصدار قانون آخر والمتمثل في الأمر 04/20 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية وهذا لتفعيل المحاكمة المرئية عن بعد لتصبح محكمة الكترونية من خلال أطوار إجراءاتها مرورا بالتحقيق والنظام القضائي ووصولا إلى المحاكمة ثم النطق بالحكم مع احترام كافة الحقوق والقواعد القانونية. لذا نجد أن الجزائر غرار باقي الدول المتقدمة أو التي تسير في طريق النمو. تعالت جهودا كثيرة وخطت خطوات عدة في تكريس عصرنة العدالة من خلال آليات ونصوص وخلق قوانين ومن خلال مخرجات تطبيقاتها الإجرائية التي تعرض في كل مرة تداعيات إيجابية وسلبية تتعلق بضمانات المحاكمة العادلة، على غرار الاقتناع الشخصي للقاضي، ومبدأ علنية المحاكمة، وحق المتهم في الدفاع عن حريته.

من هذا المنطلق تتمحور إشكاليتنا حول **ما مدى اسهام نظام التقاضي الالكتروني في تحقيق المحاكمة العادلة ؟**

للإجابة على هذه الإشكالية تم الاعتماد على منهجين هما **المنهج التحليلي** الذي يظهر من خلال تحليل مختلف النصوص القانونية المستحدثة والتي لها صلة بالموضوع منها 15-03 وكذلك الأمر 20-04، كما استعننا **بالمنهج الوصفي** لشرح موضوع الدراسة وتقديم تفصيلات عنه، من خلال وصف نظام التقاضي الالكتروني.

تتجلى **أهمية دراسة هذا الموضوع** في كونه من المواضيع الحيوية التي فرضت نفسها في العصر الرقمي، لما تحمله من أبعاد علمية وعملية واسعة من أبرزها:

- تعزيز كفاءة النظام القضائي وتسيير الوصول إلى العدالة من خلال استخدام التكنولوجيا، ودون الحاجة إلى التنقل وتوفير المال والجهد، من خلال التمكين من تقديم الدعاوي الكترونيا.

- يزيل العوائق الجغرافية مما يتيح للأشخاص من جميع الفئات الوصول إلى العدالة بسهولة، وهذا ما يعزز من شمولية النظام القضائي.

- تسريع الفصل في القضايا إذ يسعى القضاء الإلكتروني لتقليل الوقت المستغرق في الإجراءات القانونية وتقليل التأثيرات الناتجة عن الأساليب التقليدية، كما يتيح للقضاة والمحامين الوصول السريع إلى الملفات والمعلومات.

- تعزيز الشفافية وتوثيق الإجراءات الكترونيا مع إمكانية العودة لأي وثيقة أو تسجيل في أي وقت.

- تقليل التقاضي الإلكتروني من التكاليف المرتبطة بالسفر والحضور الفعلي للمحاكم، وتعتبر الإجراءات الرقمية أكثر اقتصادية، كما تقلل من الحاجة للموارد الورقية ويسهم النظام من توفير الجهة والوقت للأطراف والمحامين.

لقد اخرتنا معالجة هذا الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية، أما الأولى فـ:

تتعلق بحداثة الموضوع، فالدراسة تعالج مواضيع حديثة ذات خصوصية واضحة وأهمية بالغة إذ يعود مفهوم التقاضي الإلكتروني حديثا نسبيا ومازال طور التطبيق، كما أن موضوع المحكمة الالكترونية من الموضوعات التي لم تحظ بالدراسة القانونية الكافية من الباحثين، أما التقاضي الإلكتروني فله أهمية بالغة من الناحية العلمية خاصة مع انتشار فكرة الحكومة الالكترونية.

أما الأسباب الذاتية لاختيار الموضوع فتكمن في الرغبة الشخصية لكل ما هو متعلق بالمستجدات القانونية خاصة في مجال التقاضي، وانسجاما مع الميل البحثي الذي تعزز بالاطلاع على المادة العلمية ذات الصلة بموضوع بحثنا.

إن دراسة هذا الموضوع يستدعي علينا أن نعتمد التقسيم الثنائي وذلك من خلال التعرض تطبيقات التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري (الفصل الأول)، ثم حدود المحاكمة العادلة الالكترونية في النظام القضائي الجزائري (الفصل الثاني).

الفصل الأول

تطبيقات التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري

شهد العالم تحولات جذرية في مختلف القطاعات ولم يكن النظام القضائي بمعزل عن هذه التطورات، حيث شكل تفشي جائحة كوفيد 19 تحديا غير مسبوق للعديد من القطاعات حول العالم، ولم يكن النظام القضائي في الجزائر استثناءا من ذلك.

فقد فرضت الظروف الاستثنائية اللجوء إلى تطبيق المحاكمة العادلة عن بعد كآلية حتمية لضمان استمرار النشاط القضائي، دفعت المشرع الجزائري الى استحداث تقنية المحادثة عن بعد بموجب الأمر 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية سواء أثناء مرحلة التحقيق أو مرحلة المحاكمة[1]، فلكل شخص الحق في محاكمة عادلة سواء في القضايا المدنية أو القضايا الجزائية.

إن انتشار فيروس كورونا عبر جميع دول العالم، دفع المشرع الجزائري إلى اتخاذ تدابير وقائية لاستمرار العمل القضائي، وسعى إلى حماية وضمان حقوق المتقاضين والدفاع عنهم.

وعلى ذلك وجب الوقوف على دواعي اللجوء إلى التقاضي الالكتروني (المبحث الأول) وإجراءات تكريس التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري (المبحث الثاني).

[1] قانون رقم 66-155 مؤرخ في 8 جوان 1966، **يتضمن قانون الإجراءات الجزائية**، ج.ر.ج.ج، عدد 49، صادر في 13 جوان 1966، معدل ومتمم بالأمر رقم 20-04 المؤرخ في 8 جوان 2020، ج.ر.ج.ج عدد 51، صادر في 31 جوان 2020.

المبحث الأول:

دواعي اللجوء إلى التقاضي الالكتروني

اعتمدت الجزائر على استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال فترة انتشار فيروس كورونا المستجد في جميع مراحل الاجراءات القضائية، وذلك بموجب استخدام وسائل تقنية رقمية، فهو نقلة نوعية تهدف إلى تبسيط وتسهيل العملية القضائية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية.

وتعتبر تقنية المحاكمة المرئية عن بعد أحد أهم هذه التحولات، حيث فرضت مجموعة من المبررات الموضوعية والواقعية ضرورة اللجوء إلى هذا النمط الجديد من المحاكمة الذي يقوم إلى جانب الاعتبارات الأمنية والاقتصادية، في تسريع وتيرة تبني هذه التقنية، كما برزت الحاجة الملحة إلى تحسين أداء العدالة ومكان سيرها بانتظام دون تأخير.

بالإضافة إلى ذلك تعد تقنية المحادثة المرئية عن بعد وسيلة لتقريب المسافات التي تشكل عائق أمام العدالة لاسيما في القضايا الجنائية، الذي يتطلب الأمر تواجد المتقاضين على مستوى المحاكم في مكان واحد والتواصل يكون عن قرب فيما بينهم.[2]

أدى التطور العلمي التكنولوجي إلى اسقاط الحواجز الزمنية والمكانية، خاصة في المدن الصحراوية الذي يستدعي الأمر إلى وجوب تفعيل المحاكمة عن طريق المحادثة المرئية عن بعد مما يحقق السرعة في الإجراءات، ولتسليط الضوء على مبررات اللجوء إلى تقنية المحادثة

[2] RIVAS ZANNOU Lady : « **La justice numérique , réalité ; crainte et projection »,** Lex-electronica, n°26-2, 2021, In.http://lexelectronica.openum.ca, consulte le 30/04/2025 a 16 :30.

المرئية عن بعد و هو ما يتطلب الوقوف على مبررات اللجوء للتقاضي الالكتروني (المطلب الأول) وتحقيق السرعة في الإجراءات (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

مبررات اللجوء للتقاضي الالكتروني

يعد اللجوء إلى التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري خيارا استراتيجيا تفرضه عدة مبررات واقعية وتكنولوجية، و من أبرز هذه المبررات تحقيق السرعة والفعالية في الفصل في المنازعات، حيث يساهم استخدام الوسائل الرقمية في تقليص آجال التقاضي، وتخفيف العبء عن المحاكم.

كما أن التحول الرقمي يأتي استجابة لتطور التكنولوجيا الحديثة، والحاجة إلى مواكبة النظم القضائية التي تبنت هذا النوع من التقاضي لضمان عدالة أكثر شفافية. كما ان المشرع الجزائري استحدث تقنية المحادثة المرئية عن بعد بموجب القانون رقم 15-03 المؤرخ في 1 فبراير 2015 المتعلق بعصرنة العدالة، والذي أقر استخدام هذه التقنية في الإجراءات القضائية الجزائية[3] (الفرع الأول)، كما برزت أهمية التقاضي الالكتروني بشكل أكبر خلال الأزمات مثل

[3] القانون رقم 15-03 مؤرخ في 01 فيفري 2015م، **المتعلق بعصرنة قطاع العدالة**، ج. ر ج ج عدد 06، صادر في 10 فبراير 2015.

جائحة " كوفيد 19 "، حيث فرضت الظروف ضرورة إيجاد بدائل لضمان استمرارية العمل القضائي (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

تكريس التقاضي الالكتروني في الظروف العادية

يمثل التقاضي في الظروف العادية خطوة مهمة نحو تحديث جودة العدالة المقدمة للمواطنين، من خلال اعتماد المنصات الرقمية، أصبح بإمكان المتقاضين رفع الدعاوي وتقديم الوثائق، ومتابعة سير القضايا إلكترونيا بشكل مستمر ومنتظم، مما يساهم في تقليل الحاجة إلى التنقل إلى المحاكم، ويخفف من الاكتظاظ داخل القاعات القضائية.

بدأت الجزائر في تبني التقاضي الالكتروني بموجب القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة[4]، الذي أقر في 2015، والذي نص في مادته الرابعة على استخدام المحادثة المرئية عن بعد "كوسيلة لإجراءات المرافعات"، إلا أن تطبيق التقاضي الالكتروني في الجزائر في الظروف العادية يتطلب تغيير البنية التحتية الرقمية، وتدريب القضاة والموظفين إلى استخدام التكنولوجيا، وبهذا يساهم التقاضي الالكتروني في تحقيق نظام قضائي أكثر حداثة.[5]

---

[4] قانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة قطاع العدالة، مرجع سابق.

[5] بوهنتالة ياسين، "**تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية**"، مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، 2021، ص. 670.

الفرع الثاني:

تفعيل آلية التقاضي الالكتروني في ظل جائحة كورونا

في ظل جائحة كورونا، اضطرت الجزائر إلى تسريع وتيرة التحول الرقمي في قطاع العدالة لضمان استمرارية العمل القضائي وحماية الصحة العامة، وقد أتاح ذلك تفعيل آلية التقاضي الالكتروني كأداة ضرورية لمواجهة التحديات الاستثنائية.

فهي تظل آلية هامة في تحديث وتطوير النظام القضائي في الجزائر، جعلت الجزائر كغيرها من الدول تعتمد على تقنية المحاكمة عن بعد كآلية حديثة لضمان استمرار الإجراءات القضائية إلى جانب وضع منصات رقمية من طرف وزارة العدل لتبادل العرائض والمذكرات بين المحامين خاصة خلال فترات الحجر الصحي. [6]

من خلال هذا الفرع يتضمن استجلاء استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء عملية التحقيق (أولا) واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد أثناء مرحلة المحاكمة (ثانيا).

أولا: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد للحفاظ على الصحة العامة

عرفت المجتمعات الحديثة قفزات نوعية وملحوظة في مجال الاتصال والتكنولوجيا، مما أتاح إمكانيات جديدة للاستفادة منها في مختلف المجالات، بما في ذلك المجال القانوني والجنائي، ومن

[6] بوهنتالة ياسين، نفس المرجع، ص. 675.

بين هذه التقنيات، برزت تقنية المحادثة المرئية عن بعد (Vidio conférence) كأداة فعالة يمكن توظيفها في مراحل متعددة من التقاضي.

يتكون التعريف الفرنسي Vidéo conférence لغة من كلمتين: الأول هي كلمة Vidéo، وهي تقابل في اللغة العربية معنى " تلفزيوني "، أما الكلمة الثانية فهي كلمة conférence، وهي تقابل في اللغة العربية عدة معاني أو تعريفات " كمؤتمر "، أو " اجتماع" أو " مداولة " أو " محاضرة "[7]

La vidio conférence est un moyen de communication entre des personnes ou des groupes à l'aide de systeme permettant le transfert d'image et de voix et de données sur des réseaux numériques ou des outils téléphoniques.[8]

حيث تتجلى أهمية استخدام هذه التقنية في قدرتها على تجاوز العديد من العقبات التقليدية التي قد تعترض سير التحقيق، مثل بعد المسافة الجغرافية أو صعوبة نقل المشتبه بهم أو الظروف الأمنية الاستثنائية، كما تساهم هذه التقنية في تقليل التكاليف اللوجستية المرتبطة به، دون المساس بحقوق الأطراف المعنية[9].

إضافة إلى ذلك تسعى هذه التقنية إلى تحسين مستوى التنسيق بين الجهات القضائية والأمنية، وتوفير بيئة رقمية آمنة تدار فيها الجلسات بكفاءة ونجاح.

---

[7] بوهنتالة ياسين، مرجع سابق، ص. 677.

[8] http://www.capterra.fr

[9] صورية غربي، **"نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري"**، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 18، العدد 01، كلية العلوم والحقوق السياسية، جامعة الجزائر، 2023، ص 177.

ثانيا: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المادة الجزائية

عرفت العدالة الجنائية في الأعوام الماضية تطورا ملحوظا في توظيف التكنولوجيا لتعزيز فعالية إجراءات التقاضي، خاصة مع التحديات التي فرضتها الأزمات الصحية والأمنية مثل جائحة كوفيد 19، ومن أبرز هذه الابتكارات اعتماد تقنية المحادثة المرئية عن بعد خلال مرحلة المحاكمة، حيث أضحى بالإمكان إجراء جلسات المحاكمة أو الاستماع إلى المتهمين أو الشهود، أو حتى اصدار الأحكام، دون الحاجة إلى الحضور المادي في قاعة المحكمة، وقد جاء هذا التطور استجابة لحاجة ملحة، لضمان استمرارية العدالة وتحقيق التوازن بين متطلبات المحاكمة العادلة، وضمان الأمن العام، وسير المرفق القضائي بانتظام. [10]

وفي هذا الإطار اعتمد المشرع الجزائري أحكاما خاصة تنظم استخدام هذه التقنية، وكان أبرزها المادة 441 مكرر 10 من قانون الإجراءات الجزائية، التي نصت صرامة على إمكانية اللجوء إلى المحادثة المرئية عن بعد في ظروف معينة، مع ضمان الحقوق الأساسية للأطراف وعلى رأسها حق الدفاع مع توضيح السياق الذي استعملته المحادثة المرئية عن بعد أثناء المحاكمة[11]، يمكن ابراز ذلك من خلال امثلة واقعية وتطبيقية تتمثل فيمايلي:

[10] صورية غربي، **"نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري"**، مرجع سابق، ص. 178.

[11] أمر رقم 20-04 **المتضمن قانون الإجراءات الجزائية المعدل و المتمم**، مرجع سابق.

1-الاستماع إلى المتهم الموقوف في مؤسسة عقابية:

في الحالات التي يتعذر فيها نقل المتهم من السجن إلى المحكمة لأسباب أمنية وصحية، يتم توصيل المتهم عن بعد عبر تقنية المحادثة المرئية، مثال: خلال فترة كوفيد 19، تم الاستماع إلى العديد من المتهمين في الجزائر من داخل السجون عبر الفيديو، تفاديا للاختلاط وحفاظا على الصحة العامة، مع حضور المحامين في قاعة الجلسات.

2-الاستماع إلى الشهود الموجودين خارج الولاية أو خارج الوطن:

عندما يتعذر حضور شاهد بسبب الإقامة خارج الولاية أو خارج البلاد، يمكن استخدام المحادثة المرئية للاستماع إلى شهادته، مثال: في قضايا الإرهاب أو الفساد المالي، قد يكون الشاهد مقيما في الخارج أو تحت حماية خاصة، فتستخدم الوسائل السمعية البصرية لضمان مشاركته دون تعريضه للخطر.

وإلى آخره من الأمثلة التطبيقية، وكل هذه تعكس مدى فاعلية تقنية المحادثة المرئية عن بعد في ضمان استمرار العمل القضائي وتحقيق التوازن بين الفعالية القضائية وضمانات المحاكمة العادلة، خصوصا في ظل التحديات الطارئة أو البنيوية.

المطلب الثاني:

تحقيق السرعة في الإجراءات

يعد الحق في سرعة الإجراءات من المبادئ الأساسية التي تسعى إليها الأنظمة القضائية الحديثة، كما يعد أيضا الفصل في الدعوى خلال آجال معقولة من أبرز ضمانات المحاكمة العادلة التي كفلتها المواثيق الدولية والتشريعات الوطنية، لما له دور جوهري في تحقيق العدالة الفعالة وصون كرامة الانسان، فالتأخير غير المبرر في الإجراءات القضائية، خاصة في القضايا الجزائية، قد يقضي إلى انتهاك حقوق المتقاضين، ويؤثر سلبا على مراكزهم القانونية والنفسية، ويعوض الثقة في العدالة[12].

وقد أكدت المعايير الدولية، وعلى رأسها العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على ضرورة الفصل في القضايا ضمن آجال معقولة، باعتباره عنصر لا ينفصل عن المحاكمة العادلة. وكم تم تكريس هذا المبدأ كحق أصل لا يجوز الماس له في جميع مراحل الدعوى الجزائية، وتقوم المحاكمة العادلة على جملة من الضمانات الجوهرية أبرزها:

حق المتهم في الدفاع، واستقلال القضاء، والبث في الدعوى خلال مدة معقولة، وتكمن أهمية هذه الضمانات في أنها لا تقتصر على حماية المتهم فقط، بل تتضمن أيضا نزاهة الإجراءات، وشرعية الحكم وتحقيق العدالة في أسمى صورها، وتعزيز الثقة في النظام القضائي، ومن خلال هذا المطلب يتعين ابراز اقتصاد الوقت (الفرع الأول) واختصار البعد الجغرافي (الفرع الثاني)، تحقيق النجاعة القضائية على المستوى الدولي (الفرع الثالث).

---

[12] بلعوط السعيد، " **الإجراءات الجزائية لمحاكمة عادلة**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ديسمبر 2022، ص 2875.

الفرع الأول:

اقتصاد الوقت

يعد اقتصاد الوقت أحد أبرز المزايا التي تتيحها المحاكمة عن بعد في سياق الإجراءات القضائية، فبتحويل الجلسات من الحضور الفعلي إلى البيئة الافتراضية، يتم تحقيق توفير كبير في الوقت الذي كان يستغرق في السابق في التنقل إلى المحكمة، والانتظار والإجراءات الشكلية التقليدية. هذا الاقتصاد في الوقت لا يقتصر على الأطراف المعنية بالدعوى من محامين وشهود وخبراء بل يمتد ليشمل القضاة والموظفين القضائيين، مما ينعكس إيجابا على سرعة الفصل في القضايا وتقليل أمد التقاضي.

إن قدرة المحاكمة عن بعد على تبسيط الاجراءات وتجاوز العوائق الجغرافية تساهم بشكل فعال في تحقيق كفاءة زمنية أكبر للنظام القضائي ككل. لهذا يعد اقتصاد الوقت هدفا حيويا تسعى إليه الأنظمة القضائية في جميع أنحاء العالم، اقتصاد الوقت ببساطة تقليل المدة الزمنية المستغرقة لإنجاز الإجراءات القضائية والفصل في المنازعات بأسرع وقت ممكن دون المساس بضمانات العدالة وحقوق الأطراف. [13]

الفرع الثاني:

اختصار البعد الجغرافي

مع ظهور تقنيات الاتصال الحديثة برز مفهوم المحاكمة عن بعد كبديل أو مكمل للإجراءات القضائية التقليدية التي تتطلب الحضور الفعلي للأطراف أمام المحكمة.

---

[13] يوسفي مباركة وحنان عكوش، "**التقاضي في الجزائر**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، جامعة عمار خليجي، الأغواط، 2022، ص 547.

و يشير مصطلح البعد الجغرافي للمحاكمة عن بعد إلى تجاوز القيود المكانية التي تفرضها المحاكمات التقليدية. فبدلا من إلزام جميع الأطراف (قضاة، محامون، شهود، متهمون، مدعون) بالتواجد في مكان واحد وزمان محددين، تتيح المحاكمة عن بعد إمكانية مشاركة هؤلاء الأطراف من مواقع جغرافية متباعدة باستخدام وسائل الاتصال المرئية والصوتية التفاعلية.

بات من الممكن تقليص هذا البعد من خلال الوسائل الرقمية مثل الجلسات عن بعد، حيث نص المشرع الجزائري في المادة 14 من القانون 15- 03 المتعلق بعصرنة العدالة إلى شروط اللجوء إلى تقنية المحادثة المرئية عن بعد نصها كالآتي:

" إذا استدعى بعد المسافة أو تطلب ذلك حسن سير العدالة، يمكن استجواب وسماع الأطراف عن طريق المحادثة عن بعد".

إن تقليص البعد الجغرافي يفتح آفاق واسعة ويحمل العديد من الآثار الهامة من أبرزها:

- **تسهيل الوصول إلى العدالة:** يمكن للأفراد والكيانات المتواجدة في مناطق نائية أو البعيدة عن مقر المحكمة المشاركة في الاجراءات القضائية بسهولة، مما يقلل من التكاليف ومشقة السفر والانتقال.
- **توفير الجهد والوقت:** تقلل المحاكمات عن بعد من الوقت والجهد المبذولين في التنقل وحضور الجلسات كما تخفض التكاليف المتعلقة بالسفر والإقامة والتنقل.
- **زيادة الكفاءة والفعالية:** تسريع وتيرة الإجراءات القضائية.

- **توسيع نطاق المشاركة:** يمكن للمحاكم الاستعانة بشهود وخبراء متواجدين في أي مكان في العالم دون الحاجة إلى حضورهم الفعلي. [14]
- **تحديات تقنية وقانونية:** يثير البعد الجغرافي للمحاكمة عن بعد تحديات تتعلق بضمان سلامة الإجراءات، وحماية حقوق الدفاع، وضمان سرية البيانات وتنفيذ الأحكام عبر الحدود يمثل البعد الجغرافي تحولا جذريا في طريقة إدارة الإجراءات القضائية، ويحمل في إمكانيات كبيرة لتحديث نظام العدالة وتوسيع نطاق الوصول إليه.[15]

الفرع الثالث:

تحقيق النجاعة القضائية على المستوى الدولي

للمحاكمة عن بعد مجموعة من الخصائص أهمها تحقيق النجاعة والكفاءة القضائية على المستوى الدولي، عن طريق التعاون القضائي الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة والعابرة للحدود، بالإضافة إلى إمكانية البحث وتسليم المجرمين المحكوم عليهم والهاربين من العدالة.

أولا: في تسهيل إجراءات الإنابة القضائية

تتسم الإنابة القضائية بالبطء والتعقيد حيث يتم إرسالها بالطرق الدبلوماسية في الدولة المطلوب فيها التنفيذ، ومن ثمة إلى وزارة العدل ثم المحكمة المختصة، ثم العودة بذات الطريق حتى تصل إلى الجهة القضائية في الدولة الطالبة، مما يزيد من طول الإجراءات وزيادة

---

[14] BOSSAN Jérôme: « **La visioconférence dans le procès pénal ; Un outil à maitriser** », , 2011,N04 ,p.804.in. www.caitn.info./revue-de-droit-penal-comparé

[15] بوضياف إسمهان: **" عصرنة قطاع العدالة بالجزائر "**، مجلة الفكر القانوني والسياسي، عدد 02، 2022، ص. 270.

التكاليف، مما يؤدي إلى الإفراج عن المحبوسين احتياطيا خلال هذه المدة، ومنه فالحل الأمثل هو اللجوء إلى التحقيق الالكتروني.

ثانيا: في مكافحة الجريمة المنظمة

تعد تقنية المحاكمة عن بعد وسيلة إضافية للتعاون الدولي في مكافحة الجرائم العابرة للحدود، لاسيما في مرحلة التحقيق واستجواب المتهمين وسماع الشهود عندما يكونون مقيمين في دول مختلفة، كما تكفل حل المشكلات المتعلقة باختلاف الإجراءات القضائية للدولة الطالبة والدولة المطلوب منها التنفيذ.[16]

ولقد انضمت الجزائر إلى العديد من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة، ولعل أهمها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية لسنة 2000 والتي نجدها تطرقت إلى لفكرة المحاكمة عن بعد عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد بموجب البند الثامن عشر في المادة 18 منها، بالإضافة إلى بعض الاتفاقيات الأخرى كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003، ووالتي أشارت إلى تقنية الاتصال عن بعد في المادة 46 منها، ونظام روما الأساسي للمحكمة لجنائية الدولية في المادة 69 فقرة 2 منه، وكذا البروتوكول الإضافي الثاني للاتفاقية الأوروبية للمساعدة القضائية في المادة الجنائية لسنة 2001 والذي دخل حيز التنفيذ في 2004.[17]

---

[16] المخبر عادل: **المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة**، مرجع سابق، ص.ص. 54، 55 .

[17] لوني نصيرة: **" التقاضي الالكتروني في الجزائر"**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 05، 2021، ص. 273.

المبحث الثاني:

إجراءات تكريس التقاضي في النظام القضائي الجزائري

أدى التطور التكنولوجي المتسارع، لاسيما في مجال المعلومات والاتصالات، إلى تغييرات جوهرية في أنماط التعامل داخل المجتمعات، بما في ذلك قطاع العدالة، فقد أصبح من الضروري تحديث المنظومة القضائية لتواكب هذا التحول الرقمي، من خلال ادماج تقنيات التكنولوجيا الحديثة في سير العدالة وهو ما ساهم في بروز مفهوم التقاضي الالكتروني كأخذ أبرز مظاهر العدالة الرقمية.

وفي الجزائر، بادرت السلطات إلى الاعتماد بالرقمنة القضائية ضمن إصلاحات شاملة، لاسيما في جائحة كورونا، حيث أصبح من الضروري إيجاد آليات بديلة لضمان استمرارية العمل القضائي، وقد تم إطلاق عدة مشاريع رقمية منها الأرضية الرقمية لرفع الدعاوي والسجلات القضائية الالكترونية والتبليغ عن بعد، وذلك في إطار تكريس التقاضي الالكتروني وهذا بموجب القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة.

ويكتسي الموضوع خصوصية بالغة عند النظر إليه في المجالين المدني والجزائي، إذ أن كل منهما يطرح إشكاليات مختلفة، تتعلق بطبيعة الإجراءات وضمانات المحاكمة العادلة، ففي المجال المدني يبرز الجانب الاجرائي المتعلق بإيداع العرائض وتبادل المستندات الكترونيا،

بينما تطرح الخصوصية في المجال الجزائي إشكاليات أعمق تتعلق بضمانات الدفاع وسرية التحقيق، وحضور الأطراف، وغيرها من المبادئ الجوهرية التي يصعب أحيانا التوفيق بينها وبين الوسائل الرقمية. [18]

وعليه سنتناول في هذا المبحث إلى تدابير وشروط تنفيذ التقاضي الالكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية بين القانون المدني أو الجزائي في (المطلب الأول) والإجراءات الجزائية للتقاضي الالكتروني في القانون الجزائي وشروطه في (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

تدابير وشروط تنفيذ التقاضي الالكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية:

بين القانونين المدني والجزائي

يتطلب تفعيل التقاضي الالكتروني اتخاذ مجموعة من التدابير ووضع شوط محددة لضمان فعاليته وسلامة الإجراءات، حيث يهدف التقاضي الالكتروني في القانون المدني إلى توفير منصات إلكترونية آمنة وموثوقة لتقديم الدعاوي وكذا التوقيع الالكتروني لضمان صحة المستندات المقدمة الكترونيا على سبيل المثال. وكما يعد التقاضي الالكتروني في الشق الجزائي أكثر تعقيدا نظرا لتعلقه بحرية الأفراد وحقوقهم الأساسية، مما يتطلب تدابير وشروط

[18] بوعبد الله نوال: **" التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة"**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 03، 2021، ص. 100.

أكثر صرامة لضمان مبدأ المحاكمة العادلة ومن أهمها، التحقيق الالكتروني وصعوبة توفير ضمانات حق الدفاع وغيرها من الإجراءات.[19]

ومن هذا المنطلق سنتطرق في هذا المطلب إلى النظام الاجرائي للتقاضي الالكتروني في القانون المدني في (الفرع الأول) وشروط التقاضي في النظام القانون المدني في (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

النظام الاجرائي للتقاضي الالكتروني في القانون المدني

التقاضي الالكتروني في القانون المدني هو منظومة حديثة تتيح للأفراد والمؤسسات رفع الدعاوي ومتابعة إجراءاتها عبر وسائل الكترونية، دون الحاجة إلى الحضور الفعلي أمام المحاكم ويعد هذا النمط من التقاضي تطورا في آليات العدالة، ابتداء من رفع الدعوى إلى غاية صور الحكم فيها[20].

ويتصف التقاضي الالكتروني بجملة من الإجراءات التي تميزه عن التقاضي التقليدي، وهذا ما سوف نبينه في إيداع الدعوى عن طريق النظام القضائي (أولا) وتسديد الرسوم القضائية

[19] المخبر عادل: **المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة**، مرجع سابق، ص 56.

[20] خالد ممدوح إبراهيم، **التقاضي الالكتروني الدعوى الالكترونية واجراءاتها أمام المحاكم**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 13.

عبر الأنترنت (ثانيا) وعرض المستندات والوثائق الكترونيا (ثالثا) والتواجد عبر المنصات الالكترونية (رابعا).

أولا: إيداع الدعوى عن طريق النظام القضائي الالكتروني

يعد إيداع الدعوى عن طريق النظام القضائي الالكتروني من أبرز مظاهر التحول الرقمي في مرفق العدالة، حيث يمكن المتقاضين أو ممثليهم القانونيين من تقديم عرائضهم وطلباتهم عبر منصة الكترونية معتمدة، دون الحاجة إلى الحضور الشخصي إلى المحكمة. وتتيح هذه الخدمة ادخال بيانات الدعوى، وارفاق الوثائق والمستندات اللازمة، واختيار نوع الدعوى والجهة القضائية المختصة، ثم الحصول على رقم مرجعي لتتبع الملف[21]، ويراعى هذا الاجراء الالتزام بالشروط الشكلية والموضوعية المنصوص عليها في القانون المدني[22]. بمجرد استكمال اعداد العريفة، يقوم المدعي بإتمام توكيل محام لتمثيله أمام المحكمة من خلال المنصة الرقمية الرسمية.

[21] أسعد فاضل منديل، **التقاضي عن بعد، دراسة قانونية**، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 8.

[22] حليمة بلخامسة، لميس بن صويلح، **التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم المالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022، ص 40.

ثانيا: تسديد الرسوم القضائية عبر الأنترنت

يعتبر تسديد الرسوم القضائية عبر الأنترنت من النقاط الإيجابية الأساسية للنظام التقاضي الالكتروني، حيث يسهل على الأطراف سداد الرسوم المطلوبة دون الحاجة إلى الحضور الشخصي للمحاكم أو الدوائر المختصة.

نشرح للمستخدم ادخال البيانات اللازمة والدفع باستخدام وسائل الكترونية متعددة مثل البطاقات البنكية أو المحافظ الرقمية، وهذا طبقا لنص المادة 06 من القانون التجارة الالكترونية على أنها: " كل وسيلة دفع مرخص بها للتشريع المعمول به تمكن صاحبها من القيام بالدفع عن قرب أو بعد، عبر منظومة الكترونية[23]، ومنه فهذا الاجراء ساهم في تسريع العملية القضائية، والحد من الازدحام في المرافق القضائية، كما يعزز من مستوى الدقة في التعاملات المالية المرتبطة بالقضاء. [24]

[23] قانون رقم 18-05، مؤرخ في 10 ماي 2018، **يتعلق بالتجارة الالكترونية**، ج.ر.ج.ج، عدد 28، صادر في 16 ماي 2018.

[24] داديار حميد سليمان، **الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت، (دراسة تحليلية مقارنة)**، عمان- الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2015، ص 61.

أنظر أيضا: بلول فهيمة: " **التبليغ القضائي الالكتروني : دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الالكتروني**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، عدد 04، 2024، ص. 313.

ثالثا: عرض المستندات والوثائق الالكترونية

أصبح عرض الوثائق والمستندات الكترونيا من الممارسات الحديثة التي تعزز فعالية العمل القضائي والإداري، حيث تتيح للأطراف المعنية، إيداع مستنداتهم عبر منصات رقمية مخصصة بطريقة سريعة آمنة، ويساهم هذا النظام في تقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، كما يمكن القضاة والمحامين والموظفين، من الاطلاع على الملفات القضائية عن بعد وتقديم الوثائق بطريقة آمنة وموثوقة عبر منصات رقمية معتمدة، كما تقلل من المدة الزمنية لمعالجة القضايا، والحد من ضياع وتلف المستندات[25] ويعد هذا الخيار ركن مهم لبناء عدالة رقمية أكثر كفاءة وفعالية في الجزائر. [26]

رابعا: التواجد عبر المنصات الالكترونية

تتم الجلسات عن بعد في إطار التقاضي الالكتروني عبر منصات رقمية مخصصة توفرها الجهات القضائية، تمكن المتقاضين ومحاميهم من الانضمام إلى الجلسة من خلال الحاسوب. وذلك باستخدام رابط آمن يرسل مسبقا من قبل المحكمة.

[25] حليمة بلخامسة، لميس بن صويلح، مرجع سابق، ص 41.

[26] أسعد فاضل منديل، مرجع سابق، ص 29.

ويشترط للحضور عن بعد حوافز اتصال جيد بالأنترنت، وكاميرا وميكروفون لضمان التفاعل والتواصل بشكل فوري دون الحاجة إلى الحضور المادي. كما يهدف هذا النظام إلى تحقيق مبدأ سرعة الفصل في المنازعات وتخفيف الأعباء على المحاكم. مع الحفاظ على حقوق الدفاع وضمان سير العدالة بشكل شفاف، ومع ذلك يتطلب حضور الجلسات عن بعد احترام قواعد محددة لضمان صحة الإجراءات القانونية، مثل التحقق من هوية المشاركين وتأمين سرية الجلسة وتسهيلها، مما يعزز من مصداقية الحكم الصادر[27].

الفرع الثاني:

شروط التقاضي الالكتروني في القانون المدني

شهد في الأواني الأخيرة تطورا تكنولوجيا متسارعا ألقى بظلاله على مختلف مجالات الحياة، بما في ذلك المجال القانوني، حيث أدخلت الوسائل الالكترونية كأداة لتسهيل الإجراءات القضائية وتحقيق العدالة بشكل أسرع.

وفي إطار القانون المدني فإن اعتماد هذا النمط من التقاضي الالكتروني يقتضي توافر مجموعة من الشروط القانونية والاجرائية التي تضمن صحة وسلامة العملية القضائية، وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الخصوم، وتتنوع هذه الشروط بين ما هو متعلق بالبنية التشريعية

[27] جلاط عبد الكريم، خنوش مينة، **تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، تخصص القانون الخص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023، ص 31.

والتنظيمية، وما هو مرتبط بالأدوات التقنية والبشرية، إضافة إلى ما يتطلبه الأمر من ضمانات لحماية الحقوق والحريات، لا سيما ما ينقل بسرعة البيانات وحق الدفاع.

فالمشرع الجزائري نص في المادة 441 من القانون المدني الجزائري على النصوص الأساسية التي نظمت بشروط التقاضي الالكتروني في المجال المدني، وأيضا تم تحديد القواعد الإجرائية والموضوعية المتعلقة بالوضع الالكتروني للدعاوي، وتبادل المذكرات وتقديم المستندات، بما يضمن تحقيق العدالة وحماية حقوق الأطراف المتقاضين.[28]

تتمثل شروط التقاضي الالكتروني في القانون المدني الجزائري حسب نص المادة 441 على جواز رفع الدعوى المدنية الكترونيا، شريطة استيفاء مجموعة من الشروط الأساسية وهي كالآتي:

أولا: التمتع بالأهلية القانونية

يقصد بالأهلية القانونية في القانون المدني، قدرة الشخص على اكتساب الحقوق وتحمل الواجبات وكذا مباشرة التصرفات القانونية، ومن أجل مباشرة الدعوى القضائية يشترط في

[28] بديار ماهر: **" عوائق نظام التقاضي الالكتروني"**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، تدد خاص، 2021، ص. 41.

المتقاضي بلوغ سن الرشد (19 سنة كاملة) يوم رفع الدعوى عملا بالمادة 40 من القانون المدني الجزائري،[29] وأن يكون متمتعا بكامل الأهلية ولا يشوبها عارض من عوارض الأهلية.[30]

ثانيا: وجود مصلحة قانونية وصفة

يجب أن يكون للمدعي مصلحة قانونية ومباشرة في رفع الدعوى، وفقا لما نصت عليه المادة 13 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية، التي تنص:

" لا يجوز لأي شخص التقاضي ما لم تكن له صفة وله مصلحة قائمة أو محتملة يقرها القانون، يثير القاضي تلقائيا انعدام الصفة في المدعي أو المدعى عليه، كما يثير تلقائيا انعدام الإذن إذا ما اشترطه القانون"

يجب أن يكون للمدعي صفة قانونية تسمح برفع الدعوى، سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا. لضمان نجاح التقاضي الالكتروني يجب على الجهات القضائية اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير البنية التحتية التقنية وتوفير الدعم التقني اللازم، وفي حالة تخلف هذا الشرط سترفض الدعوى شكلا لانعدام الصفة.

---

[29] بوطيس وهيبة: **" الأهلية القانونية في التشريع الجزائري"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 03، 2022، ص. 153.

[30] تنص المادة 42 من الأمر رقم 75-58، **يتضمن القانون المدني**، مرجع سابق، كما يلي:
" لا يكون آهلا لمباشرة حقوقه المدنية من كان فاقد التمييز لصغر في السن، أو عته أو جنون، يعتبر غير مميز من لم يبلغ ثلاث عشرة (13) سنة".

المطلب الثاني:

تدابير وشروط التقاضي الالكتروني الجزائي وحالاته

تسعى التشريعات الحديثة إلى تطوير الأطراف القانونية التي تنظم الإجراءات الجزائية الالكترونية، بما يضمن تحقيق التوازن بين فعالية العدالة واحترام الحقوق والحريات الفردية، وذلك من خلال وضع قواعد دقيقة تراعي خصوصية العدالة الجنائية بالإضافة إلى ذلك كرس المشرع الجزائري إجراءات التقاضي الالكتروني بموجب الأمر 20-04 المتضمن تعديل قانون الإجراءات الجزائية، أين نص في الكتاب الثاني مكرر منه على " **استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الاجراءات**"، كما جاء الباب الثاني منه بعنوان " **استعمال المحادثة المرئية عن بعد في حالة التحقيق القضائي**"، أما الباب الثالث فتضمن " **استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة**".

ومنه تتم المعادلة المرئية عن بعد في القضايا الجنائية[31] بالإضافة إلى ضرورة التزام الأنظمة الالكترونية بالمعايير الأمنية والتقنية للتقاضي الالكتروني، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تدابير التقاضي الالكتروني في القانون الجزائي (الفرع الأول) ثم شروط التقاضي الالكتروني في القضايا الجزائية (الفرع الثاني) وحالات اللجوء إليه في المادة الجزائية (الفرع الثالث).

[31] أمر رقم 20-04، **يتضمن قانون الإجراءات الجزائية**، مرجع سابق.

الفرع الأول:

تدابير التقاضي الالكتروني في القانون الجزائي

تتجلى إجراءات التقاضي الالكتروني في المادة الجزائية وفق الأنظمة القضائية المعمول بها في المحاكم والهيئات القضائية في إمكانية مثول المتهم من خلال محاكمة معروضة في قاعة الجلسات من أجل تصريح الضحية بأقواله عن بعد دون الحضور الشخصي أو التنقل إلى المؤسسة العقابية حيث يتم استجوابه من قبل قاضي التحقيق باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة صوتا وصورة وهذا بناء على طلب النيابة العامة مع تدوين كل أقوال ودفوع المدعي من قبل أمين ضبط الجلسة.

كما نصت المادة 15 على أنه : يمكن قاضي التحقيق أن يستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص وفي اجراء مواجهات بين عدة أشخاص "[32].

فإن إجراءات التقاضي الالكتروني تسهل في عملية الفصل في القضايا خاصة الجنايات في آجال معقولة.

[32] قانون رقم 15-03 **يتعلق بعصرنة قطاع العدالة**، مرجع سابق.

الفرع الثاني:

شروط التقاضي الالكتروني في القضايا الجزائية

رغم ما يحققه التقاضي الالكتروني من مزايا متعددة، خاصة في ضوء الظروف الاستثنائية، التي فرضت التباعد الجسدي، إلا أن تطبيق في القضايا الجزائية يثير العديد من الإشكاليات القانونية والحقوقية، نظرا للطبيعة الخاصة لهذه القضايا التي تتعلق بحقوق الأفراد وحرياتهم الأساسية.

فالتقاضي الجزائي لا يقتصر على الفصل في المنازعات، بل يمتد إلى مساءلة الأفراد جنائيا، وهو ما يستوجب توفير أقصى درجات الضمانات القانونية للمتهم، مثل حق الدفاع العادل، وعلنية المحاكمة وحضور المتهم لجلسات محاكمته وغيرها من المبادئ المستقرة في النظم القضائية.

وعليه فإن اعتماد التقاضي الالكتروني في القضايا الجزائية لا يمكن أن يتم بمعزل عن شروط وضوابط دقيقة، بل تكفل حماية الحقوق الأساسية للمتقاضين، وتضمن سلامة الإجراءات وعدالتها.

وتشمل هذه الشروط الجوانب التقنية (مثل أمان المنصات الرقمية وضمان تسريبها)، والجوانب القانونية (عرض المتهم وموافقته على هذا النوع من المحاكمة). إضافة إلى الجوانب الإجرائية المرتبطة بضمانات الحضور، وسماع الشهود، وتمكين الدفاع.[33]

كما يخضع أيضا التقاضي الالكتروني لمجموعة من الشروط المنصوص عليها في المادة 441 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية وهي كالآتي:

- وجوب احترام التقاضي المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية.
- يجب أن تكون عملية ارسال المستندات والوثائق الكترونية عبر منصة رقمية آمنة تحفظ البيانات من القرصنة[34].
- وجوب توقيع ملف الدعوى من قبل القاضي وأمين ضبط الجلسة.

[33] جلاط عبد الكريم، خنوش مينة، **تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية**،، مرجع سابق، ص. 40.

[34] خلفاوي خليفة، عيساوي شهيرة، " **المحادثة المرئية عن بعد بين متطلبات الاعمال ومقتضيات المحاكمة العادلة "، (دراسة مقارنة)**، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، مجلد 9، العدد 02، جامعة غليزان، الجزائر، 2024، ص 120.

كما يشترط تطبيق تقنية المحادثة المرئية عن بعد شروط بعد المسافة فتأخر عن حضور موعد المحاكمة يؤدي إلى تأجيل القضية إلى جلسة أخرى، مما يؤدي إلى عرقلة حقوق المتقاضين.

الفرع الثالث:

حالات اللجوء إلى التقاضي الالكتروني في المادة الجزائية

حدد البابين الثاني والثالث الحالات التي يمكن فيها الاستعانة بتقنية المحاكمة المرئية عن بعد، لضمان حسن سير العدالة من جهة والحفاظ على الأمن والصحة العموميين، أو لدواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة، وقد حددها المشرع الجزائي في حالتين همان، حالة التحقيق القضائي (أولا) وفي مرحلة المحاكمة (ثانيا).

أولا: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة التحقيق القضائي

يمكن لجهات التحقيق أن تستعمل المحادثة المرئية عن بعد في استجواب أو سماع شخص، أو في إجراء المواجهة بين الأشخاص وفي التبليغات التي يستوجب قانون الإجراءات الجزائية تحرير محاضر بشأنها، ويقصد بجهات التحقيق كل من قاضي التحقيق وغرفة الاتهام

وجهة الحكم.[35]

وإذا تعذر استخراج أو تحويل المتهم أو الشخص المحبوس، يمكن لجهة التحقيق وبعد إخطار رئيس المؤسسة العقابية سماعه عن طريق المحادثة المرئية عن بعد، بحضور أمين المؤسسة العقابية الذي يحرر محضر بذلك ويوقعه ويرسله بمعية مدير المؤسسة العقابية إلى المحكمة من أجل إضافته إلى ملف القضية، كما يحق للدفاع الحضور رفقه موكله أثناء عملية التحقيق الالكتروني، كما يوقع الشخص الذي خضع لهذا الاجراء نسخة من المحضر وفي حالة رفضه يؤشر على المحضر بذلك.[36]

نلاحظ من خلال إجراءات التحقيق عبر تقنية المحادثة المرئية عن بعد، أن المشرع الجزائي اخترم حقوق المتهم من خلال السماح له بحضور موكله وكذا منحه فرصة الاطلاع على المحضر وتمكينه من التوقيع عليه أو رفض ذلك.

وإذا أمر قاضي التحقيق وضع المتهم المسموع عن طريق المحادثة المرئية عن بعد في الحبس المؤقت، يقوم عن طريق نفس التقنية بتبليغه بهذا الأمر بنفس التقنية، ويعطيه

[35] المادة 441 مكرر2 من الأمر رقم 20-04، **يعدل ويتمم الأمر رقم 66-155، والمتضمن قانون الإجراءات** ، مرجع سابق.

[36] المادة 441 مكرر4و5 من الأمر رقم 20-04، نفس المرجع.

المعلومات الكافية بحقوقه المنصوص عليها في المادة 123 مكرر من قانون الإجراءات الجزائية.[37]

كما أجاز قانون حماية الطفل ضمن المادة 46 من القانون رقم 15-12 المتعلق بحماية الطفل[38]، أن يتم خلال التحري والتحقيق التسجيل السمعي البصري للطفل ضحية الاعتداء الجنسي، وفي سبيل حماية مصلحة الطفل مكن القانون من حضور أخصائي نفسي أثناء سماع الطفل، ويحرر محضر بذلك.

ثانيا: استعمال المحادثة المرئية عن بعد في مرحلة المحاكمة

نص المشرع الجزائري على تقنية المحاكمة عن بعد في المواد من 14 إلى 16 من القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة، بالإضافة إلى استحداث الكتاب الثاني مكرر من الأمر رقم 20-04 المتعلق بقانون الإجراءات الجزائية بعنوان " استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الاجراءات"، إذ تسمح هذه التقنية بسماع الشهود عن بعد حفاظا على أمنهم، وكذا سماع أقوال المتهمين المتواجدين في المؤسسات العقابية بتقنية التحاور عن بعد

---

[37] المادة 441 مكرر 6 من الأمر رقم 20-04، نفس المرجع.

نصت المادة 123 مكرر من ذات الأمر على حالات وضع المتهم في الحبس المؤقت وهي:

- في حالة انعدام موطن مستقر للمتهم أو عدم تقديمه ضمانات كافية للمثول أمام القضاء.
- في حالة ما إذا كان الحبس المؤقت هو الإجراء الوحيد للحفاظ على الأدلة أو لمنع الضغوط على الشهود.
- إذا كان الحبس ضروري لحماية المتهم أو لوضع حد للجريمة.
- في حالة عدم تقيد المتهم بإجراءات الرقابة القضائية دون مبرر جدي.

[38] قانون رقم 15-12، مؤرخ في 15 يوليو 2015، **يتعلق بحماية الطفل**، ج.ر.ج.ج عدد 39 لسنة 2015.

أثناء المحاكمة، غير أن المشرع قيد هذا الاجراء بمجموعة من الشروط المحددة في المادة 441 مكرر8 من الأمر رقم 20-04 المعدل والمتمم لقانون الإجراءات الجزائية، وهي:

- الحصول عل الموافقة المسبقة من النيابة العامة ومن المحبوس، غير أن السلطة التقديرية تبقى للقاضي.
- وجود سبب جدي لمباشرة المحاكمة عن بعد كبعد المسافة أو الحفاظ على حسن سير العدالة.
- تسجيل التصريحات على دعامة الكترونية تضمن سلامتها وترفق بملف الدعوى.
- تحرير محضر من أمين ضبط المؤسسة العقابية لإلحاقه بملف الإجراءات.

ثالثا: تكريس المراقبة القضائية الالكترونية

استحدث المشرع نظام الوضع تحت المراقبة الالكترونية بموجب القانون رقم 18-01 المتعلق بتنظيم السجون[39]، في الباب السادس منه بعنوان " تكييف العقوبة" في فصله الرابع بعنوان " الوضع تحت المراقبة الالكترونية"، حيث جاء في المادة 150 مكرر منه ما يلي:

[39] قانون رقم 18-01، مؤرخ في 30 يناير 2018، يتمم القانون رقم 04-05، مؤرخ في 6 فبراير 2005، **والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين**، ج.ر.ج.ج عدد 05 لسنة 2018.

" الوضع تحت المراقبة الالكترونية يسمح بقضاء المحكوم عليه كل العقوبة أو جزء منها خارج المؤسسة العقابية،

يتمثل الوضع تحت المراقبة الالكترونية في حمل الشخص المحكوم عليه ... لسوار الكتروني يسمح بمعرفة مكان تواجده في مكان تحديد الإقامة في مقرر الوضع الصادر عن قاضي تطبيق العقوبات " .

ونشير أن هذا الاجراء لا يطبق إلا في حالة العقوبات السالبة للحرية الأقل من ثلاث سنوات أو إذا كانت العقوبة المتبقية لا تتجاوز تلك المدة، عملا بالمادة 150 مكرر 1 من ذات القانون.

الفصل الثاني:

محدودية تطبيق المحاكمة الالكترونية في النظام القضائي الجزائري

تعتبر المحاكمة العادلة من الأسس الأسيس الجوهرية لضمان حقوق الإنسان وسيادة القانون في أي نظام قضائي، إذ تهدف إلى حماية حقوق الأطراف وضمان المساواة أمام العدالة. وعلى الرغم من أن التشريع الجزائري يتضمن العديد من النصوص التي تكرس هذا المبدأ سواء في الدستور أو في القوانين الإجرائية، إلا أن تطبيقه على أرض الواقع يواجه عدة حدود وصعوبات، يلاحظ اختلاف بين ما تنص عليه القوانين وما يحدث فعليا على مستوى التطبيق، فتظهر فجوة تعكس تحديات متعددة تتعلق بالجوانب القانونية التقنية، المالية والتسييرية مما يؤثر على فعالية النظام القضائي وقدرته على توفير محاكمة عادلة لكل مواطن، ويمكن تقسيم هذه الى التحديات إلى الحدود المالية والتقنية للتقاضي الالكتروني (المبحث الأول) وحدود أخرى قانونية وبشرية (المبحث الثاني).

المبحث الأول:

الصعوبات ذات الطابع المالي والتقني

يواجه التقاضي الالكتروني في الجزائر حدودا مالية وتقنية تؤثر على فعاليته وانتشاره، فمن الناحية المالية يعاني النظام القضائي من نقص التمويل المخصص لتطوير البنية التحتية الرقمية وتحديث المعدات التقنية اللازمة، مما يحد من قدرته على تقديم خدمات الكترونية متطورة، أما على الصعيد التقني، فتواجه المحاكم مشاكل تتعلق بضعف الشبكات الالكترونية، خفض الأنظمة الحديثة وقلة الطاقم أو الخبراء المختصون لإدارة هذه التقنيات، ما يؤدي إلى بطء الإجراءات وتأخير الفصل في القضايا، ومن بين هذه العوائق سنتطرق إلى ضعف الموارد المالية المستثمرة للتقاضي الالكتروني (المطلب الأول) والحدود التقنية للتقاضي الالكتروني (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

ضعف الموارد المالية المستمرة للتقاضي الإلكتروني

يشكل ضعف الموارد المالية المخصصة للتقاضي الإلكتروني أحد العوائق الرئيسية، أمام تطوير العدالة الرقمية خاصة في الجزائر، مما ينعكس على توفير المحاكم بالأجهزة الإلكترونية المستحدثة خاصة في الدول النامية بالإضافة إلى صعوبة ضعف الأنترنت وعدم

القدرة على تحمل التكاليف الإلكترونية مما يجعل من الصعب تطبيق نظام التقاضي الإلكتروني بشكل فعلي.[40]

وعلى هذا الأساس سنتطرق في هذا المطلب إلى نقص الأجهزة في المناطق النائية (الفرع الأول) ثم نقص الميزانية المخصصة لمرفق العدالة (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

نقص الأجهزة في المناطق النائية

تواجه المناطق النائية تحديات كبيرة في مواكبة التحول الرقمي، ويعد نقل الأجهزة الالكترونية من أبرز هذه التحديات، فالكثير من السكان في هذه المناطق لا يمتلكون أجهزة حاسوب شخصية، أو هواتف ذكية حديثة، أو حتى أجهزة تدعم الاتصال الجيد بالأنترنت، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل، منها انخفاض المستوى المعيشي، وارتفاع تكلفة هذه الأجهزة مقارنة بدخل الأفراد، وغياب الدعم الحكومي أو المؤسسي لتوفيرها، هنا النقص يساهم في تعزيز الفجوة الرقمية بين المناطق الحضارية والمناطق الطرفية. ويجعل من الصعب على الأفراد في تلك المناطق الاستفادة من الخدمات الرقمية وعلى رأسها خدمات التقاضي الالكتروني.

[40] عينوش عائشة: **" معوقات تطبيق نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر"**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية،عدد خاص، 2021، ص. 214.

فعندما يطلب من المتقاضين حضور الجلسات عن بعد أو تقديم مستنداتهم الكترونيا، فإن غياب الوسائل التقنية يعيق مشاركتهم الفعالة، ويعرضهم لخطر التأخر أو فقدان حقوقهم.

فتتمثل هذه الأجهزة الالكترونية للتقاضي الإلكتروني فيما يلي:

أولا: الحواسيب المكتتبة:

إن معظم دول المناطق النائية تعاني من مشكلة توفر الحواسيب نظرا لغلائها، مما يشكل عائق كبير أمام مرفق العدالة حيث تساهم هذه الحواسيب إلى إعداد وتقديم المذكرات والعرائض الكترونيا دون الحضور الشخصي للمتقاضين والمحامين.

ثانيا: نقص البرمجيات المتخصصة

تستخدم لإدارة الملفات القضائية الالكترونية، وتحديد مواعيد الجلسات وتبلغ الأطراف المعنية فإن عدم توفر لما في قاعة المحاكم تؤدي إلى بطء في سير الاجراءات القضائية وضياع تفوق المتقاضين بخصوص تنظيم مواعيد الجلسات.

ثالثا: عدم توفر أجهزة التوقيع الالكتروني

تستخدم هذه الأجهزة لضمان صحة الوثائق الرقمية، حيث تصدر وزارة العدل خدمات الكترونية تتيح التحقق من هوية الموقع وتاريخ التوقيع، مما يضمن سلامة الوثائق وحمايتها من التلاعب. فإن قلة الأجهزة التوقيع في المحاكم قد يؤدي إلى المساس بهوية والبيانات المتعلقة بالشخص. [41]

وعلى هذا الأساس وضع المشرع الجزائري مجموعة من الأجهزة التي تساعد الدول النامية في استمرارية الخدمات المعلوماتية وعلى سبيل المثال قام بوضع الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية، مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني تحت وصاية وزارة التعليم العالمي والبحث العلمي.

[41] صياد حبيب: **التوقيع والتصديق الالكترونيين في التشريع الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص القانون العام، كلية الحقوق والعوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2021، ص. 16.

الفرع الثاني:

نقص الميزانية المخصصة لمرفق العدالة

يعرف مرفق العدالة أحد الأعمدة الأساسية لضمان استقرار المجتمع وحماية الحقوق والحريات، إذ يشمل المحاكم، والنيابات، ومراكز الإصلاح والتأهيل، والهيئات القانونية والإدارية التي تسهم في تطبيق القانون وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع.

إلا أن هذا المرفق الحيوي يعاني في العديد من الدول من نقض حاد في الميزانية المخصصة له، مما يؤدي إلى تأثيرات سلبية على كفاءته وفعاليته.

إن ضعف التمويل ينعكس على البنية التحتية القضائية، وتأخر البحث في القضايا، وتراجع جودة الخدمات العدلية، ما يهدد بثقة المواطنين في النظام القضائي ويعيق تحقيق العدالة الناجزة، ومن هذا المنطلق، نبرز الحاجة إلى تسليط الضوء على التحديات المالية، وهي كالآتي:

أولا: نقص التمويل المخصص للبنية التحتية الخاص بقطاع العدالة

إن ضعف التمويل المخصص للبنية التقنية لهذا القطاع بات يمثل تحديا جديا يؤثر سلبا على كفاءته وفعاليته حيث تفتقر كثير من البلدان إلى استراتيجية واضحة لتطوير البنية التحتية القضائية، مما يؤدي إلى اعتمادها على ميزانيات سنوية غير كافية، فعلى سبيل المثال في ميزانية الجزائر 2024 تم تخصيص 167 مليار دينار للنشاط القضائي و97 مليار دينار

لإدارة السجون ورغم هذه المخصصات فإن الميزانية المخصصة لمكافحة الفساد بلغت 2.1 مليار دينار فقط مما يظهر تفضيلاً لقطاعات أخرى على حساب الرقمنة.

علاوة على ذلك ينتج عن نقص التمويل إلى عدم توفر محاكم كافية أو قاعات، جلسات ملائمة وضعف الخدمات مما يعيق من فعالية التقاضي الالكتروني ويقلل جودة الخدمات المقدمة للمواطنين.[42]

ثانيا: ضعف القدرة المالية من أجل اقتناء الأجهزة الإلكترونية

إن عدم القدرة على شراء الأجهزة يعيق الأفراد عن استخدام الأنترنت والتكنولوجيا يعرقل سير اجراءات رفع الدعوى القضائية الكترونية مما يؤدي إلى بطء في إصدار الحكم لأن بفعل الحاسوب يمكن للمتقاضين والمحامين تسجيل دعواهم الكترونيا ومتابعة ملف الدعوى الكترونيا. فلهذا يجب توفير مراكز دعم إلكتروني، داخل المحاكم وتدريب المواطنين على استخدام منصات التقاضي الالكتروني من خلال دورات توعوية.

ثالثا: عدم قدرة الأشخاص على تحمل تكاليف الأجهزة الالكترونية

[42] غراب سامية: **" رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق "**، مجلة الاجتهاد القضائي،عدد 1، 2025، ص. 240.

يؤدي مشكل عدم قدرة الفرد على تحمل تكاليف الأجهزة الالكترونية إلى عرقلة الإجراءات أمام معظم محاكم الدول خاصة في المناطق النائية، التي تفتقر من القدرة الشرائية للحواسيب.

وعلى هذا الأساس يجب تقديم وإطلاق برامج دعم تقني لذوي الدخل المحدود لتأمين أجهزة الكترونية أساسية مدعومة أو بالتقسيط وتدريب المجتمع على أدوات القضاء الرقمي خصوصا في الدول ذات الفقر المرتفع. [43]

المطلب الثاني:

الحدود التقنية للتقاضي الالكتروني

يوصف التقاضي الالكتروني وسيلة واعدة وحديثة لتحسين الوصول إلى العدالة، ورغم ما يوفره هذا النظام من مزايا عديدة، إلا أنه لا يخلو من تحديات وحدود تقنية تؤثر فعاليته، فالاعتماد على التكنولوجيا في التقاضي يثير عدة اشكاليات تتعلق بالبنية التحتية الرقمية، خاصة في المناطق الريفية والنائية. مم يصعب عليهم التعامل مع الملفات الالكترونية القضائية، كما يعد انخفاض لسرعة الأنترنت وتذبذب التغطية الشبكية في أبرز العراقيل التقنية، حيث تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على امكانية المشاركة في الجلسات عن بعد. وإلى جانب

[43] شمومة عبد الله، **التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري**، لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023، ص 89.

ذلك لا تزال البنية التحتية الرقمية في بعض المحاكم تعاني من محدودية في التجهيزات والبرمجيات. ما يؤثر سلبا على جودة الخدمات المقدمة وينقص من فعالية الانتقال نحو المنظومة العدالة الرقمية متكاملتين في الجزائر، وعلى هذا المنطلق سنتناول في (الفرع الأول) ضعف إمكانية استعمال الحاسوب، وانخفاض الأنترنت في (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

ضعف إمكانية استعمال الحاسوب

في ظل التحولات الرقمية المشاركة التي يشهدها قطاع العدالة أصبح التقاضي الالكتروني خيارا رئيسيا يهدف إلى تسهيل الإجراءات. غير أن هذا التحول يواجه عددا من التحديات، وفي مقدمتها الصعوبات التقنية المرتبطة بضعف استخدام الحاسوب، أو ما يعرف بالأمية المعلوماتية "Inforamation illiteracy"، والتي تسير إلى ضعف أو انعدام قدرة الشخص على البحث عن المعلومات كتقييمها أو تنظيمها، واستعمالها بوسائل رقمية وتقنية، والجهل بكيفية استخدام البريد الالكتروني أو منصات الأنترنت. فهذا الضعف يشكل عائقا حقيقاً أمام تفعيل مبدأ الولوج إلى العدالة في إطار التحول نحو التقاضي الالكتروني.

فهناك عددا من المتقاضين، خصوصا من ذوي المستويات التعليمية المحدودة أو الفئات الاجتماعية الضعيفة، يفتقرون إلى المهارات التقنية الأساسية مع المنصات الرقمية القضائية، الأمر الذي قد يؤدي إلى الاخلال بمبدأ المساواة أمام القانون، ويهدد بضياع حقوق قانونية جوهرية بسبب صعوبات تقنية. من هنا يبرز الحاجة إلى الدعم وتبسيط الواجهات الرقمية،

ضمانا لعدالة رقمية شاملة، تسهل على كافة المواطنين التوجه إلى استخدامها بشكل بسيط. [1]

الفرع الثاني:

انخفاض سرعة الأنترنت

يشكل انخفاض سرعة الانترنت في الجزائر عائقا حقيقيا أمام نجاح مشروع التقاضي الالكتروني، لذا تسعى وزارة العدل إلى تطويره ضمن خطة رقمنة قطاع العدالة. ففي ظل الاعتماد المتزايد على المنصات الرقمية لتبليغ الأطراف وتقديم العرائض وحتى حضور الجلسات عن بعد، يؤدي بطء الأنترنت إلى صعوبة تحميل الوثائق القضائية، تعطل الاتصال المباشر خلال الجلسات، أو تأخر وصول الاشعارات القضائية الالكترونية مما قد يخل بمبدأ ضمان المحاكمة العادلة.

فعلى سبيل المثال، خلال فترة جائحة كوفيد 19، حينما تم اعتماد بعض الإجراءات الرقمية في المحاكم الجزائرية، واجه المحامون وممثلو الأطراف مشاكل تقنية جعلتهم لم يتم مشاركتهم الفعالة في الجلسات، وهو ما يتعارض مع ما نصت عليه المادة 03 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية التي تكرس حق الدفاع واحترام الإجراءات. كما أن تقديم العرائض عن بعد قد يفشل بسبب ضعف الشبكة، مما يؤدي إلى رفضها شكلا إذا لم يتم احترام الآجال القانونية، كما هو منصوص عليه في المادة 50 من نفس القانون[2]. من ثم فإن تحسن جودة

---

[1] بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، " **التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، جامعة إكس مرسيليا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2021، ص 22.

[2] قانون 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008، **يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية**، ج.ر.ج.ج، عدد 21 مؤرخ في 23 أبريل 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 يوليو 2022، ج.ر.ج.ج، عدد 48، مؤرخ في 17 يوليو 2020.

الأنترنت وتوفير تغطية مستقرة يشكلان ضرورة لضمان فعالية وعدالة التقاضي الالكتروني في الجزائر. [1]

الفرع الثالث:

إمكانية تحريف البيانات أثناء عمل المحكمة الالكترونية

ليس من المستبعد أن تطال عملية إلية عمل المحكمة الالكترونية على اعتبار أنها تعتمد على حسابات مرتبطة ببعضها البعض عن طريق شبكة الأنترنيت، والتي من خلالها يجري تداول بيانات ذات خصوصية وسرية، ولعل أهم هذه الخروقات تتمثل فيما يلي:

أولا: حلّ تشفير معلومات المحكمة الالكترونية عبر الأنترنيت

يقصد بالتشفير تحويل الكلمات المكتوبة إلى أرقام أو صور رقمية، لا يمكن معرفة مضمونها، وه تدبير احترازي لضمان عدم تسريب البيانات والمعلومات، غير أنه يمكن عن طريق إجراء القرصنة الالكترونية le piratage electronique أن تفك الشفرة عن بعد، فيتم ترصد الاتصالات والمبادلات التي تتم بين المحكمة الالكترونية والخصوم أطراف الدعوى القضائية.

ثانيا: في خطر التعدي على سرية البيانات الالكترونية

الأصل أن تتوفر حماية كافية للبيانات ومعلومات الدعوى الالكترونية ضد محاولات التغيير أو التعديل أو التزوير خلال مراحل تبادل الوثائق واللوائح الكترونيا، مع ضمان التحقق من

[1] بديار ماهر، كيلاني نذيرة، " **عوائق نظام التقاضي الالكتروني**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، سنة 2021، ص 27.

شخصية المرسل كي يمنع الآخرين من الحصول على تفاصيل الدعوى القضائية الالكترونية، غير أنه قد يقوم بعض الأشخاص الغير مرخص لهم باختراق نظام المعلومات والاطلاع على مستندات الدعوى القضائية بطريقة غير مشروعة. [1]

المبحث الثاني:

الحدود القانونية والبشرية للتقاضي الإلكتروني

رغم ما يتيحه هذا النمط من التقاضي الالكتروني من مزايا إلا أنه يطرح في المقابل جملة من الصعوبات، سواء على المستوى القانوني أو البشري. فنن الناحية القانونية، يثير التقاضي الالكتروني تساؤلات جوهرية حول مدى التزامه بضمانات المحاكمة العادلة، وحماية المعطيات الشخصية، وشرعية الوسائل الرقمية المستخدمة، مما يستدعي تطورا تشريعيا مواكبا

[1] المخبر عادل: **المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص العدالة الجنائية والعلوم الجنائية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بقاس، المغرب، 2022، ص.ص. 26، 27.

لهذا التحول، من الناحية البشرية، فإن عدم تكافؤ الفرص الرقمية، وضعف الالمام بالتقنيات الحديثة لدى بعض المتقاضين أو العاملين في القضاء، يشكل عائق أمام تحقيق عدالة منصفة وشاملة. وانطلاقا من أهمية الموضوع، يهدف هذا المبحث إلى تسليط الضوء على أبرز التحديات القانونية والبشرية التي تعترض مسار التقاضي الالكتروني، وعليه سنتناول في هذا المبحث، الحدود القانونية للتقاضي الالكتروني في (المطلب الأول) والحدود البشرية للتقاضي الالكتروني في (المطلب الثاني).

المطلب الأول:

الحدود القانونية للتقاضي الإلكتروني

سعى المشرع الجزائري في إطار وضع قوانين تنظيمية وتشريعية خاصة بالتقاضي الإلكتروني إلى تجسيدها على أرض الواقع إلى أنه من الصعب تحقيق الوصول إلى النتائج المرجوة. بسبب صعوبات عدم وجود تشريعات خاصة وكافية من قوانين وطنية ومعاهدات دولية تنظم أحكام التقاضي عن بعد بالإضافة إلى كل ما يتعلق بالتوقيع الإلكتروني وصعوبته فمن هذا المنطلق سنتطرق إلى نقص التشريع المؤطر للتقاضي الالكتروني (الفرع الأول) ثم صعوبة التوقيع الإلكتروني (الفرع الثالث).

الفرع الأول:

نقص التشريع المؤطر للتقاضي الإلكتروني

إن التطور الذي طرأ على تطبيق الأمثل للتقاضي الإلكتروني لم يكن كافيا على أرض الواقع، نظرا للصعوبات التي تعيق العملية القضائية، فإن هذا النقص في الإطار القانوني الشامل يثير العديد من التساؤلات حول مدى فعالية وسلامة الإجراءات القضائية الرقمية. بداية من رفع الدعوى إلى غاية صدور الحكم فيها.

فبدون قوانين واضحة ومحددة تظل قضايا مثل حجية المستندات الالكترونية، صحة التبليغات الرقمية، أمن البيانات وحقوق الأطراف في الجلسات عن بعد، محل جدل وتأويل، مما قد يؤثر على ثقة الجمهور في النظام القضائي الرقمي ويعيق تحقيق أهدافه الموجودة في تسهيل الوصول إلى العدالة.

ويرجع السبب للقصور التشريعي إلى ظهور عدة إشكاليات تعرقل سير الإجراءات القضائية والتي تتمثل في:

- الصعوبات التشريعية التي تتعلق ينقص الإطار التشريعي والتنظيمي الكفيل بضبط هذا النمط المستبد من التقاضي، مما يؤدي بذلك إلى ظهور ثغرات قانونية، مما يجعل من الصعب على المحامين إثبات حجية المستندات بالإضافة إلى تضارب في أحكام

المحاكم حول نفس المسائل المتعلقة بالتقاضي الالكتروني مما يخل بمبدأ استمرار المعاملات القضائية. [1]

- وجود تشريعات متفرقة وغير منسجمة، يفرز إشكالات قانونية واجرائية تمس شرعية القرارات القضائية الصادرة الكترونيا، كما يمكن أن تؤدي عرقلة التنمية والاستثمار بالنسبة للشركات.
- الإشكالات التي تتعلق بالقانون الموضوعي منها ما تحديد مفهوم المحررات الرسمية واعتمادها كدليل للإثبات أمام المحاكم. [2]

إن معالجة نقص التشريع المؤطر للتقاضي الالكتروني لم تعد رفاهية، بل أصبحت مسألة مهمة يتطلب ذلك صياغة قوانين وتشريعات تتسم بالمرونة والشمولية، وتواكب التطورات التكنولوجيا مع مراعاة المبادئ الأساسية للعدالة وضمان حقوق المتقاضين.

[1] حمده محمد صالح الحمادي، **فكرة التقاضي عن بعد**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2019، ص 18.

[2] حمده محمد صالح الحمادي، نفس المرجع، ص.19.

الفرع الثاني:

صعوبة تطبيق التوقيع الإلكتروني

عمل المشرع الجزائري على تحديد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، بموجب القانون 15-04 والذي سوى بموجبه بين التوقيع التقليدي والتوقيع الإلكتروني من حيث القوة الثبوتية[1].

يقصد بالتوقيع الإلكتروني عبارة عن عملية الكترونية يتم ربطها منطقيا ببيانات أو مستند إلكتروني، قدم من طرف الشخص بقصد التوقيع على هذا المستند أو الموافقة على محتواه. ويتمتع التوقيع الإلكتروني بمجموعة من المزايا نحددها كالآتي:

- يتيح التوقيع الإلكتروني إمكانية توقيع مستندات في أي وقت وفي أي مكان.
- عدم التفسير أي يضمن التوقيع الإلكتروني أن المستند أو البيانات الموقعة، لم يتم تغييرها أو التلاعب بها بعد التوقيع يؤدي إلى إبطال صحة التوقيع.
- ضمان سلامة البيانات من الاختراق، وإقرار المعلومات التي يتضمنها السند.

رغم المزايا التي نجدها في التوقيع الالكتروني إلا أنه يعتبر عائق أمام التقاضي الالكتروني ويظهر ذلك خاصة في اثبات الهوية، إذ يصعب التأكد من هوية الموقع، في حالة غياب

[1] قانون رقم 15-04، مؤرخ في 1 فيفري 2015، **يتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني**، ج.ر.ج.ج، عدد 6، صادرة في 10 فيفري 2015.

التفاعل الجسدي بين الأطراف، كما قد تتطلب بعض أنماط التوقيع الالكتروني مثل البيومتري تقنيات متقدمة، هذا قد يشكل عائق أمام الأفراد أو المؤسسات ذات الموارد المحدودة. [1]

فإن التوقيع الالكتروني يشكل تذبذب بخصوص نظام التقاضي الالكتروني فهو نقطة إيجابية وسلبية في نفس الوقت.

المطلب الثاني:

الحدود البشرية للتقاضي الالكتروني

تظهر قيود المحاكمة العادلة من خلال عدة صعوبات بشرية التي تعيق فعلية نظامها، من أبرز هذه الصعوبات نقص الخبرة الرقمية لدى عدد كبير من المتقاضين، وخاصة كبار السن، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة، والفئات الاجتماعية الغير المتمكنة من استخدام التكنولوجيا. كما يعاني عدد من القضاة والمحامين بدورهم ضعف في التكوين المستمر والتأهيل التقني، كما ينعكس سلبا على قدرتهم على المشاركة في المنصات الالكترونية المعتمدة في الإجراءات القضائية.[2]

وضمن هذا الإطار البشري في هذا المطلب نقص الخبرة البشرية (الفرع الأول) وضعف التكوين المستمر للقضاة والمحامين في (الفرع الثاني).

---

[1] عبد الفتاح بيومى حجازي، **التوقيع الالكتروني في النظم القانونية المقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة النشر، ص 187.

[2] حمده محمد صالح الحمادي، **فكرة التقاضي عن بعد**، مرجع سابق، ص.33.

الفرع الأول:

نقص الخبرة البشرية

يشكل نقص الخبرة البشرية عائقا جوهريا أمام نجاح التقاضي الالكتروني إذ أن استخدام المنصات الرقمية في المجال القضائي يتطلب مهارات تقنية قد لا تتوفر لدى جميع الفاعلين فعلى سبيل المثال:

قد يواجه بعض من القضاة صعوبات في تسيير الطلبات الافتراضية بسبب عدم اتقانهم للبرمجيات المستعملة، مما يؤدي إلى ارتباك وتأخير في الإجراءات، كما أن بعض المحامين يجدون صعوبة في تقديم المذكرات الكترونيا أو تحميل الملفات بالصيغة المطلوبة مما سبب في استبعادها أو تأجيل القضايا والمتقاضون بدورهم، خصوصا من يتواجد في مناطق نائية يعجزون في كثير من الأحيان عن حضور الجلسات وتقديم مطالبهم لجهلهم بطريقة الاستخدام أو الضعف البنية لتحتية.

ولمواجهة هذه الصعوبات يمكن اقتراح مجموعة من الحلول العملية أبرزها:

- تنظيم دورات تدريبية.
- إطلاق منصات تعليمية بسيطة.
- توفير دعم تقني مباشر.
- تبسيط واجهات المنصات الرقمية.

إن معالجة هذا النقص في الخبرة لا يضمن فقط عدالة أكثر فعالية، بل يعزز من ثقة المتقاضين في النظام القضائي الرقمي. [1]

[1] المخبر عادل: **المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة**، مرجع سابق، ص. 37.

الفرع الثاني:

ضعف التكوين المستمر للقضاة والمحامين

يعرف التقاضي الالكتروني بالتطور السريع للتكنولوجيا، تفرض على المشتغلين في المجال القضائي مواكبة دائمة للأنظمة الرقمية، إلا أن الواقع يظهر نقصا واضحا في البرامج التدريبية المنتظمة والمتخصصة. ضمن أبرز الإشكاليات البشرية التي تعيق الانتقال ميسر نحو التقاضي هو ضعف التكوين المستمر للقضاة والمحامين[1]، سواء في الجوانب التقنية أو القانونية المرتبطة بالرقمنة. فالكثير منهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة لإدارة الجلسات والتعامل مع الملفات، ويؤدي هذا الفعل إلى ارتباك في الإجراءات، وتأثير في البحث في القضايا، بل وفي بعض الأحيان إلى المساس بحقوق المتقاضين تثنية أخطاء تقنية أو سوء استعمال للأنظمة. من هنا نبرز الحاجة لإرساء سياسة واضحة للتكوين المستمر لكل من القضاة والمحامين ضمانا لعدالة مكافئة في العصر الرقمي[2].

[1] صورية غربي، مرجع سابق، ص. 179.

[2] سومية بوكايس، "**التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية، العدد الخاص، جامعة عين تموشنت، 2021، ص. 116.

المطلب الثالث:

تأثير التقاضي الالكتروني على مبادئ المحاكمة العادلة

إذا كان للتقاضي الإلكتروني العديد من الآثار الإيجابية على قطاع العدالة كالسرعة في الإجراءات واقتصاد الجهد والوقت للمتقاضين، والقضاء على الفساد الذي يعاني منه مرفق القضاء منذ عقود، إلا أن ذلك لا يخلة من بعض السلبيات التي يمكن أن تطال مبادئ المحاكمة العادلة، كمبدأي العلنية (الفرع الأول) والوجاهية (الفرع الثاني).

الفرع الأول:

مساس المحاكمة الالكترونية بمبدأ العلنية

تتحقق علنية الجلسات بفتح المجال لعامة الجمهور لحضور المحاكمة، فيتمكنون من مشاهدة ما يحدث فيها مع عدم الإخلال بنظام الجلسات، وتهدف العلنية إلى تحقيق الردع العام من جهة وكذا إعلام الحاضرين بما اسجد من قضايا في القضاء.

وإذا كان مبدأ العلنية هو الأصل إلا أنه يرد عليه استثناء يتمثل في عقد الجلسة سريا، وهذا في حالة ما إذا شكلن علنية المرافعات خطرا على النظام العام أو الآداب العامة او في قضايا القصر، غير أن النطق بالحكم يكون في جلسة علنية.[1]

[1] أنظر المادة 285 من الأمر رقم 66-155، **يتعلق بقانون الإجراءات الجزائية**، مرجع سابق.

إن تطبيق نظام التقاضي الالكتروني ذو أثر سلبي على مبدأ العلنية، ذلك أنها أحد المبادئ الضامنة للمحاكمة العادلة إذ يكرس رقابة الجمهور على حياد القاضي في اطوار الجلسة، وللغياب المادي المتهم بالفعل الاجرامي أثناء المحاكمة.[1]

الفرع الثاني:

تأثير التقاضي الالكتروني على مبدأ الوجاهية

إن انتهاج نظام التقاضي الالكتروني قد يمس بمبدأ حضور المتهم لجلسة المحاكمة، حيث أن انعدام الحضور المادي له قد يؤدي إلى عدم تقديم دفاعه بالشكل الكافي كما سيؤثر على اقتناع القاضي بالأدلة المقدمة له والتي تناقش بحضور أطراف الدعوى، كما أن وودود المتهم في معرض الجلسة سيساعد القاضي على تكوين اقتناعه من خلال ردات فعل المتهم بالأفعال الاجرامية المنسوبة إليه، وبالتالي تسليط العقوبة المناسبة له.[2]

[1] جدير بالذكر أن عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من تكريسها بلغ 163 محاكمة، وقد كانت محكمة القليعة السباقة في ذلك في قسم الجنح برئاسة القاضي " بن بوزة عبد الرؤوف" في 07 أكتوبر 2015، نقلا عن: لوني نصيرة: **" التقاضي الالكتروني في الجزائر"**، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021، ص. 275.

[2] يبدري ربيعة: **" نظام التقاضي الالكتروني وأثر على سياسة التجريم والعقاب"**، مجلة البصائر للدراسات الاقتصادية والقانونية، عدد خاص، 2021، ص ص. 370، 371.

خـــــــاتمة

تم التدخل من خلال هذه الدراسة البحثية من جائحة كورونا حيث شكلت تغيرا جيا غير مسبوق للأنظمة القضائية عبر العالم، إذ فرضت واقعا استثنائيا استوجب البحث عن حلول بديلة لضمان استمرارية مرفق العدالة، دون الاخلال بحقوق المتقاضين وكان من أبرز هذه الحلول اعتماد التقاضي الالكتروني كخيار ضروري لتجاوز الظروف الصحية، وهو ما دفع العديد من الدول ومنها الجزائر إلى تجريب هذا النمط من التقاضي.

وقد سعت هذه الدراسة إلى تحليل مدى قدرة النظام القضائي الجزائري على التوفيق بين متطلبات المحاكمة العادلة من جهة، وضرورات الواقع الصحي والتقني من جهة أخرى، مع التركيز على الضمانات القانونية والجرائية الواجب احترامها في التقاضي الالكتروني.

إن هذا المظهر من التحول الرقمي في مرفق العدالة يوفر العديد من الإيجابيات التي تسهم في تحسين كفاءة النظام القضائي، من أبرز هذه الإيجابيات، تسهيل الوصول إلى العدالة خاصة بالنسبة للمواطنين الساكنين في المناطق النائية، وتقليص مدة الفصل في النزاعات، فضلا عن تقليل التكاليف المرتبطة بالتنقل والإجراءات الورقية، كما يساهم في ضمان استمرارية عمل القضاء خلال الأزمات، ويوفر بيئة ملائمة لأرشفة الملفات والوثائق الكترونيا.

غير أن هذا النمط من التقاضي لا يخلو من بعض السلبيات، أهمها ضعف البنية التحتية التكنولوجيا في بعض الجهات، أو وجود فجوة رقمية تحول دون استفادة جميع المواطنين بشكل متكافئ من هذه الخدمة، كما يواجه التقاضي الالكتروني تحديات قانونية وبشرية وأخرى تقنية، بالإضافة إلى عدم وضوح الإطار التشريعي المنظم له في بعض الحالات وعدم كفايته في حالات أخرى.

ومن خلال هذه الدراسة خلصنا إلى جملة من **النتائج** وهي كالآتي:

- أظهر الواقع العلمي أن الانتقال نحو التقاضي الالكتروني تم في ظروف استعجالية، ما كشف عن ضعف إمكانية التقنية والبشرية لدى المنظومة القضائية الجزائرية.
- على الرغم من صدور بعض الإجراءات المؤقتة خلال جائحة كورونا، فإن الإطار القانوني الحالي لا يتضمن تنظيما صريحا ومتكاملا للتقاضي الالكتروني، ما يهدد فعليا احترام ضمانات المحاكمة العادلة.
- واجه القضاء الجزائري صعوبات ملموسة، انعدام التكافؤ الرقمي بين المتقاضين، وضعف التقني للقضاة، ومحدودية اللجوء إلى وسائل الاتصال الالكتروني في العديد من المناطق.
- الجائحة أثبتت الحاجة الملحة إلى تطوير البنية التحتية للعدالة الرقمية والتفكير في حلول مستدامة وليس فقط مؤقتة.

ان ضمانات المحاكمة العادلة تظل ثابتة وغير قابلة للتنازل، سواء تم التقاضي حضوريا أو عن بعد، وعليه فإن الرقمنة لا يجب أن تكون على حساب الحقوق الأساسية، بل ينبغي أن تكون أداة لتعزيزها والتجربة التي فرضتها جائحة كورونا تمثل فرصة لإعادة التفكير في شكل العدالة في الجزائر، وجعلها أكثر مرونة وأكثر عدالة، وأكثر استعدادا لمواجهة الطوارئ مستقبلا دون المساس بجوهر العدالة ذاتها.

وعلى هدى ما تقدم تم اقتراح بعض **التوصيات** على النحو التالي:

- الإسراع في وضع إطار قانوني شامل للتقاضي الالكتروني، براعي مبادئ المحاكمة العادلة ويحدد بوضوح كيفية تنظيم الجلسات، حضور الأطراف وضمان حق الدفاع.
- تعزيز التكوين الرقمي للقضاة وأعوان القضاة، باعتباره عنصرا حاسما في نجاح هذا التحول.
- العمل على تقليص الفجوة الرقمية بين المواطنين من خلال تسهيل الوصول إلى الوسائل التكنولوجية وتوفير الحكم التقني للمستفيدين من العدالة.

- ضرورة اعتماد مقاربة تدريجية ومنهجية في الانتقال الرقمي للعدالة، تستند إلى دراسات تقييمية وبيانات موضوعية حول أثر هذه الآليات على حقوق الانسان.
- دعوة المشرع الجزائري إلى وضع إجراءات تفصيلية، تنظم المحاكمة الجزائية عن بعد وتحديد نطاق تطبيقها.
- مطالبة وضع نظام التقاضي الالكتروني كمقياس للدراسة خاصة بطلبة الحقوق وأعوان القضاء قصد الاستفادة من هذا النظام الحديث.
- وجوب اخضاع القضاة والمحامين الإداريين إلى تكوين المهنة التربصية قبل تبني نظام التقاضي الالكتروني.
- السعي إلى توفير ضمانات كافية للمتهم وتزويد المحاكم بأجهزة حديثة وتحسين شبكة الأنترنت.

قائـــــمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية:

أ- الكتب:

1- منديل أسعد فاضل ، **التقاضي عن بعد، دراسة قانونية**، كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014.

2- إبراهيم خالد ممدوح ، **التقاضي الالكتروني الدعوى الالكترونية واجراءاتها أمام المحاكم**، دار الفكر الجامعي للنشر، الإسكندرية، 2008.

3- سليمان داديار حميد ، **الإطار القانوني للتقاضي المدني عبر الأنترنت، (دراسة تحليلية مقارنة)**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، 2015.

4- حجازي عبد الفتاح بيومى ، **التوقيع الالكتروني في النظم القانونية المقارنة**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، دون سنة النشر.

ب- المذكرات الجامعية:

أ. مذكرات الماجستير:

- الحمادي حمده محمد صالح ، **فكرة التقاضي عن بعد**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون، قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، 2019.

ب- مذكرات الماستر:

1) المخبر عادل: **المحاكمة عن بعد وضمانات المحاكمة العادلة**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في القانون، تخصص العدالة الجنائية والعلوم الجنائية، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله بقاس، المغرب، 2022.

2) بخات كلتومة، **التقاضي الالكتروني و انعكاسته في الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم الحقوق، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الدكتور موري الطاهر، سعيدة، 2022.

3) جلاط عبد الكريم، خنوش مينة، **تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، تخصص القانون الخص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2023.

4) بلخامسة حليمة، بن صويلح لميس ، **التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم الحقوق، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم المالية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2022.

5) شمومة عبد الله، **التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري**، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، قسم القانون العام، تخصص قانون إداري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2023.

ج- المقالات:

1. بديار ماهر: " **عوائق نظام التقاضي الالكتروني**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، تدد خاص، 2021، ص. ص. 37، 46.

2. بديار ماهر، كيلاني نذيرة، " **عوائق نظام التقاضي الالكتروني**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخاص، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، سنة 2021، ص ص 37-47.

3. بلعوط السعيد، " **السرعة في الإجراءات الجزائية لمحاكمة عادلة**"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 06، العدد 02، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، ديسمبر 2022، ص ص 2860-2875.

4. بلول فهيمة: " **التبليغ القضائي الالكتروني : دعامة أساسية لتفعيل التقاضي الالكتروني**"، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والسياسية، عدد 04، 2024، ص.ص. 307، 328.

5. بن عيرد عبد الغني، بضياف هاجر، " **التقاضي الالكتروني على ضوء أحدث التعديلات بين التطلعات والتحديات**"، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 6، العدد 2، جامعة إكس مرسيليا، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، سنة 2021، ص ص 13-31.

6. بوضياف إسمهان: " **عصرنة قطاع العدالة بالجزائر** "، مجلة الفكر القانوني والسياسي، عدد 02، 2022، ص. ص. 268، 282.

7. بوطيس وهيبة: " **الأهلية القانونية في التشريع الجزائري**"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد 03، 2022، ص.ص.152، 162.

8. بوعبد الله نوال: " **التقاضي الالكتروني كآلية من آليات عصرنة قطاع العدالة**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 03، 2021، ص. 100.

9. بوهنتالة ياسين، "**تقنية المحادثة المرئية عن بعد كآلية لتبسيط إجراءات الدعوى الجزائية** "، مجلة الوطنية للدراسات العلمية الأكاديمية، المجلد 04، العدد 03، المركز الجامعي بريكة، الجزائر، ص ص 674-695.

10. خلفاوي خليفة، عيساوي شهيرة، " **المحادثة المرئية عن بعد بين متطلبات الاعمال ومقتضيات المحاكمة العادلة (دراسة مقارنة)**« ، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، تخصص قانون جنائي وعلوم جنائية، مجلد 9، العدد 02، جامعة غليزان، الجزائر، 2024، ص ص 110-135.

11. سومية بوكايس، "**التقاضي الالكتروني ومدى فعاليته في النظام القضائي الجزائري**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية، العدد الخاص، جامعة عين تموشنت، 2021، ص ص 1-120.

12. صورية غربي، " **نظام التقاضي الالكتروني في القانون الجزائري**"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 18، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2023، ص ص 165-185.

13. عثامنية كوسر، " **المحاكمة الجزائية عن بعد ورهان ضمانات المحاكمة العادلة في ظل الأمر 20-04** "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 9، العدد 02، جامعة عباس لغرور، خنشلة، 2022، ص ص 1040-1051.

14. عينوش عائشة: " **معوقات تطبيق نظام التقاضي الالكتروني في الجزائر**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية،عدد خاص، 2021، ص. ص. 212، 230.

15. غراب سامية: " **رقمنة قطاع العدالة في الجزائر بين النظري والتطبيق** "، مجلة الاجتهاد القضائي،عدد 1، 2025، ص. ص. 229، 244.

16. لوني نصيرة: " **التقاضي الالكتروني في الجزائر**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد 05، 2021، ص. ص. 263، 277.

17. لوني نصيرة: " **التقاضي الالكتروني في الجزائر**"، مجلة البصائر للدراسات القانونية والاقتصادية، عدد خاص، 2021، ص. ص. 263، 277.

18. يبدري ربيعة: " **نظام التقاضي الالكتروني وأثر على سياسة التجريم والعقاب**"، مجلة البصائر للدراسات الاقتصادية والقانونية،عدد خاص، 2021، ص.ص. 364، 374.

19. يوسفي مباركة، حنان عككوش، " **التقاضي في الجزائر** "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 15، العدد 01، جامعة عمار خليجي، الأغواط، 2022، ص ص 543-556.

د- النصوص القانونية:

1- قانون رقم 66-155 مؤرخ في 8 جوان 1966، **يتضمن قانون الإجراءات الجزائية**، ج.ر.ج.ج، عدد 49، الصادر في 13 جوان 1966، معدل ومتمم بالأمر رقم 20-04 المؤرخ في 8 جوان 2020، ج.ر.ج.ج عدد 51، صادر في 31 جوان 2020.

2- قانون 08-09 مؤرخ في 25 فبراير 2008، **يتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية**، ج.ر.ج.ج، عدد 21 مؤرخ في 23 أبريل 2008، معدل ومتمم بالقانون رقم 22-13 مؤرخ في 12 يوليو 2022، ج.ر.ج.ج، عدد 48، صادر في 17 يوليو 2022.

3- قانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015، **يتعلق بعصرنة قطاع العدالة**، ج.ر.ج.ج عدد 06، الصادر بتاريخ 10 فبراير 2015.

4- قانون رقم 15-04، مؤرخ في 1 فيفري 2015، **يتضمن القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكتروني**، ج.ر.ج.ج، عدد 6، صادر في 10 فيفري 2015.

5- قانون رقم 15-12، مؤرخ في 15 يوليو 2015، **يتعلق بحماية الطفل**، ج.ر.ج.ج عدد 39 لسنة 2015.

6- قانون رقم 18-01، مؤرخ في 30 يناير 2018، يتمم القانون رقم 04-05، مؤرخ في 6 فبراير 2005، **والمتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوسين**، ج.ر.ج.ج عدد 05 لسنة 2018.

7- قانون رقم 18-05، مؤرخ في 10 ماي 2018، **يتعلق بالتجارة الالكترونية**، ج.ر.ج.ج، العدد 28، صادر في 16 ماي 2018.

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

Articles :

1- BOSSAN Jérôme: « **La visioconférence dans le procès pénal ; Un outil à maitriser »,** , 2011,N04 ,p.804.in. www.caitn.info./revue-de-droit-penal-comparé

2- RIVAS ZANNOU Lady RIVAS : **« La justice numérique , réalité ; crainte et projection »,** Lex-electronica, N26-2, 2021, In.http://lexelectronica.openum.ca

الفهـــرس

مقدمة 1

الفصل الأول:

تطبيقات التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري

المبحث الأول:

دواعي اللجوء إلى التقاضي الالكتروني

المطلب الأول: مبررات اللجوء للتقاضي الالكتروني 5

الفرع الأول: تكريس التقاضي الالكتروني في الظروف العادية..... 6

الفرع الثاني: تفعيل آلية التقاضي الالكتروني في ظل جائحة كورونا 7

أولا: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد للحفاظ على الصحة العامة 7

ثانيا: استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في المادة الجزائية..... 9

المطلب الثاني: تحقيق السرعة في الإجراءات.....11

الفرع الأول: اقتصاد الوقت 12

الفرع الثاني: اختصار البعد الجغرافي..... 12

المبحث الثاني:

إجراءات تكريس التقاضي الالكتروني في النظام القضائي الجزائري

المطلب الأول: تدابير وشروط تنفيذ التقاضي الالكتروني في المنظومة القضائية الجزائرية بين القانونية المدني والجزائي..... 17

الفرع الأول: النظام الاجرائي للتقاضي الالكتروني في القانون المدني 18

أولا: إيداع الدعوى عن طريق النظام القضائي الالكتروني..... 19

ثانيا: تسديد الرسوم القضائية عبر الأنترنت 20

ثالثا: عرض المستندات والوثائق الالكترونية 21

رابعا: التواجد عبر المنصات الالكترونية 21

الفرع الثاني: شروط التقاضي الالكتروني في القانون المدني 22

أولا: التمتع بالأهلية القانونية 23

ثانيا: وجود مصلحة قانونية وصفة..... 24

المطلب الثاني: تدابير وشروط التقاضي الالكتروني الجزائي وحالاته 25

الفرع الأول: تدابير التقاضي الالكتروني في القانون الجزائي..... 26

الفرع الثاني: شروط التقاضي الالكتروني في القضايا الجزائية..... 27

شروط التقاضي الالكتروني في القضايا الجزائية 27

الفصل الثاني:

محدودية تطبيق المحاكمة الالكترونية في النظام القضائي الجزائري

المبحث الأول:

الصعوبات ذات الطابع المالي والتقني

الفرع الأول: نقص الأجهزة في المناطق النائية 37

أولا: الحواسيب المكتتبة: 38

ثانيا: نقص البرمجيات المتخصصة 38

ثالثا: عدم توفر أجهزة التوقيع الالكتروني 39

الفرع الثاني: نقص الميزانية المخصصة لمرفق العدالة..... 40

المطلب الثاني: الحدود التقنية للتقاضي الالكتروني..... 42

الفرع الأول: ضعف إمكانية استعمال الحاسوب 43

الفرع الثاني: انخفاض سرعة الأنترنت..... 44

الفرع الثالث: إمكانية تحريف البيانات أثناء عمل المحكمة الالكترونية 45

أولا: حلّ تشفير معلومات المحكمة الالكترونية عبر الأنترنيت 45

ثانيا: في خطر التعدي على سرية البيانات الالكترونية..... 46

المبحث الثاني:

الحدود القانونية والبشرية للتقاضي الالكتروني

المطلب الأول: الحدود القانونية للتقاضي الالكتروني 48

الفرع الأول: نقص التشريع المؤطر للتقاضي الالكتروني..... 48

الفرع الثاني: صعوبة تطبيق التوقيع الالكتروني 50

المطلب الثاني: الحدود البشرية للتقاضي الالكتروني..... 51

الفرع الأول: نقص الخبرة البشرية..... 52

الفرع الثاني: ضعف التكوين المستمر للقضاة والمحامين 53

المطلب الثالث: تأثير التقاضي الالكتروني على مبادئ المحاكمة العادلة 54

الفرع الأول: مساس المحاكمة الالكترونية بمبدأ العلنية..... 54

الفرع الثاني:تأثير التقاضي الالكتروني على مبدأ الوجاهية 55

خاتمـــة.....54

قائمة المصادر والمراجع 61

الملخص:

يمثل التقاضي الإلكتروني تحولًا مهمًا في منظومة العدالة، إلا أن تحقيق ضمانات المحاكمة العادلة في هذا الإطار يطرح تحديات قانونية وتقنية كبيرة. فمع اعتماد الوسائل الرقمية في الإجراءات القضائية، يجب التأكد من احترام حقوق الدفاع، وعلنية الجلسات، والمساواة بين الخصوم، وضمان حضورهم وتمكينهم من عرض حججهم بشكل فعّال.

غير أن هذا النمط من التقاضي يصطدم بصعوبات، أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية، وعدم تكافؤ فرص الوصول إلى الوسائل الإلكترونية بين مختلف الأطراف، خاصة في المناطق النائية أو لدى الفئات الهشة. كما أن غياب تشريع مفصل ينظم كافة مراحل التقاضي الإلكتروني قد يؤدي إلى انتهاك بعض الحقوق الأساسية دون قصد، إضافة إلى مخاطر تتعلق بسرية المعلومات وحماية المعطيات الشخصية. لذلك، فإن ضمان المحاكمة العادلة في ظل التقاضي الإلكتروني يتطلب مقاربة شاملة تجمع بين التطوير التكنولوجي، والإصلاح القانوني، وتعزيز التكوين والوعي الرقمي لدى جميع الفاعلين في المنظومة القضائية.

Résumé :

La justice électronique représente une transformation importante du système judiciaire, mais garantir les droits d'un procès équitable dans ce contexte soulève d'importants défis juridiques et techniques. Avec l'adoption des moyens numériques dans les procédures judiciaires, il est essentiel de veiller au respect des droits de la défense, à la publicité des audiences, à l'égalité des parties et à leur présence effective, tout en leur permettant de présenter leurs arguments de manière efficace.

Toutefois, ce mode de justice se heurte à plusieurs obstacles, notamment la faiblesse des infrastructures technologiques et l'inégalité d'accès aux outils numériques entre les différentes parties, en particulier dans les zones reculées ou parmi les populations vulnérables. L'absence d'une législation détaillée encadrant toutes les étapes du procès électronique peuvent également entraîner, involontairement, des atteintes à certains droits fondamentaux, en plus des risques liés à la confidentialité des informations et à la protection des données personnelles. Ainsi, garantir un procès équitable dans le cadre du numérique requiert une approche globale alliant développement technologique, réforme juridique et renforcement de la formation et de la culture numérique chez tous les acteurs du système judiciaire.